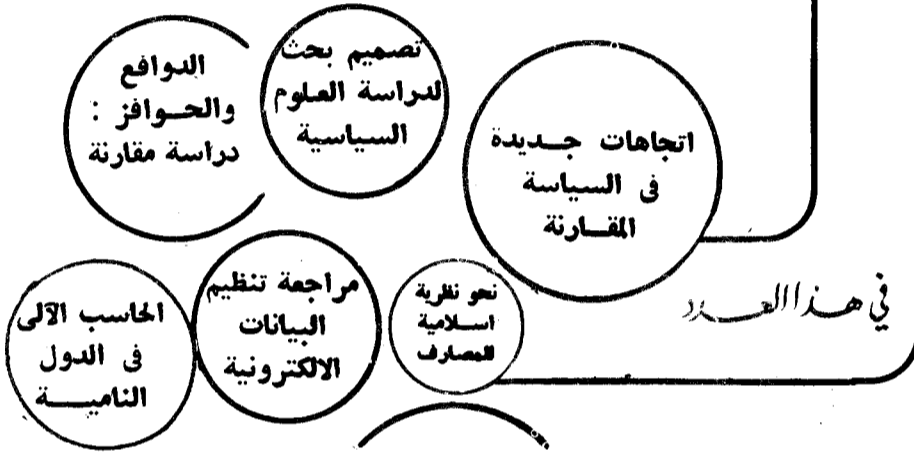


دراسات في الاقتصاد والتجارة



المجلد الخامس عشر : « العدد الأول والثاني لسنة ١٩٧٩م »



تصدرها وحدة البحوث

كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة قارون
بنغازي

مجلة نصف سنوية

Handwritten notes or scribbles in the top left corner.

Handwritten notes or scribbles in the top right corner.

Handwritten text line in the middle of the page.

Handwritten notes or scribbles in the lower middle section.

Handwritten notes or scribbles in the lower middle section.

Handwritten notes or scribbles in the bottom left corner.

Handwritten notes or scribbles in the bottom right corner.

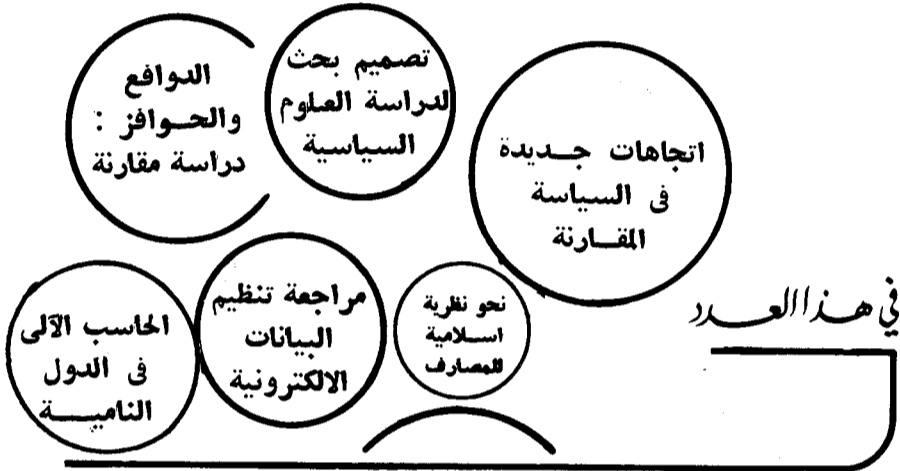


دراسات في الاقتصاد والتجارة



« العدد الأول والثاني لسنة ١٩٧٩م »

المجلد الخامس عشر :



تصدرها وحدة البحوث

كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة قارونس
بنغازي

مجلة نصف سنوية

دراسات في الاقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية تصدرها وحدة البحوث بكلية الاقتصاد والتجارة
جامعة قاريونس . بنغازى . ولا تعبر الآراء التي تنشر في هذه المجلة الا عن
راى اصحابها ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير او جامعة قاريونس .

هيئة التحرير .

رئيس التحرير
د. عبد القادر عياد عامر
دكتوراه في ادارة الأعمال

(المحررون)

د. يونس حسن الشريف
دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

د. علي محمد شمش
دكتوراه في العلاقات الدولية
والسياسات الخارجية

د. ابراهيم سعد المليجي
دكتوراه في علم الحاسب الآلى

د. صالح حفيظ الميهوب
دكتوراه في الاقتصاد

امينة التحرير

غزالة سالم البركى

ليسانس في علم الاجتماع

جميع المراسلات بما في ذلك الكتب والدوريات ومواد التحرير ترسل الى رئيس التحرير ،

دراسات في الاقتصاد والتجارة ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس بنغازى

ج.ع.ل.ش.ا..

الاشتراكات

عن كل سنة دينار ليبي واحد او ٣٣٠ دولار
ثمن النسخة الواحدة ٥٥٠ درهما

ترسل طلبات الاشتراك الى رئيس التحرير (دراسات في الاقتصاد
والتجارة) كلية الاقتصاد والتجارة جامعة قاريونس ، بنغازي / ليبيا .

المحتويات

المقدمة :

المقالات :

اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة
الدكتور محمد زاهى المغيربى

تصميم بحث للدراسة وضع العلوم السياسيه في الجامعات
العربية

الدكتور على محمد شمش

الدوافع والحوافز : دراسة مقارنة
الدكتور عبد القادر عياد عامر

المخصصات :

نحو سياسة عامة لتطبيق تقنية الحاسب الالى في الدول
النامية

الدكتور ابراهيم سعد الملىجى

نحو نظرية اسلامية للمصارف
الدكتور على عطيه عبد السلام

مراجعته نظم البيانات الالكترونيه
الدكتور يونس حسن الشريف

مقدمة

يسر ادارة وحدة البحوث بكلية الاقتصاد والتجارة أن تسهم بهذا المجهود المتواضع في مجال البحث العلمى عن طريق نشرها لمجلة « دراسات فى الاقتصاد والتجارة » .

وتهدف هذه المجلة الى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجالات العلوم الاقتصادية والادارية والمالية واية دراسات اخرى تكون ذات صلة وثيقة بهذه العلوم .

وترحب هيئة التحرير بانتاج المفكرين والمتخصصين فى المجالات المذكورة وكذلك تقدم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث او دراسات بهذه المجلة .

كما أنها تأمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمى بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والادارية والمالية فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وغيرها من دول العالم .

والله ولى التوفيق .

« هيئة التحرير »

اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة

د . محمد زاهى المغيرى *

مقدمة

تمثل عملية المقارنة احد الاسس الرئيسية فى البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية ، وهى بذلك تتجاوز نطاق وحدود أى فرع من هذه العلوم او أى تخصص جانبى منها . . . فالدراسات المقارنة هى احد المناهج التى تستعملها مختلف العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والاجتماع وغيرها . . . وفى مجال علم السياسة نجد ان المقارنة هى احد المناهج المتبعة فى مختلف فروع هذا العلم فنجد الدراسات المقارنة للأحزاب والسياسات الخارجية للدول المختلفة وغيرها من الدراسات . . . ولكن حقل او فرع النظم السياسية المقارنة يعتبر هو الحقل الوحيد ، ضمن حقول علم السياسة ، الذى يحمل ضمن اسمه المنهاج او الاسلوب المتبع فى الدراسة داخل هذا الحقل وهو المنهاج المقارن . . . وهذا يفترض ان عملية المقارنة او المنهاج المقارن يصبح من المستلزمات الاساسية الهامة فى هذا الحقل . (١)

ولكن ، ورغم ارتباط حقل النظم السياسية المقارنة بمنهاج البحث المتبع فيه ، فان الدراسات المقارنة الفعلية والحقيقية كانت ابعد ما تكون عن حقل النظم المقارنة . . . ولقد اجتمعت عوامل عدة كان لها التأثير الواضح على حقل النظم السياسية المقارنة - التى كان يطلق عليها اسم الحكومات المقارنة - وساهمت فى تأخير هذا الحقل من علم السياسة حتى وقت قريب جدا .

ولعل اهم هذه العوامل واكثرها تأثيرا هو عدم وضوح مفهوم النظام السياسى لدى الكثير من الباحثين فى هذا الحقل . . . فلقد ارتبط مفهوم النظام السياسى فى هذه الكتابات ، الى وقت قريب بمفهوم نظام الحكم وشكله ، فأصبح النظام السياسى يعنى نظام الحكم ، واصبحت الدراسات

* تحصل كاتب المقالة على درجة الماجستير فى علم السياسة من جامعة ولاية كنساس ثم تحصل على شهادة الدكتوراه فى السياسة المقارنة من جامعة ميزورى ، الولايات المتحدة الامريكية ، وهو حاليا محاضر بقسم العلوم السياسية ، بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة قاريونس . . .

المقارنة تركز على الاوضاع القانونية والاشكال المؤسسية لنظم الحكم المختلفة . (٢)

ولقد ترتب على تعريف النظام السياسي على انه نظام الحكم وشكله ، ان عانت الدراسات المقارنة من عيوب كثيرة وتعرضت بالتالى لانتقادات متعددة ، ركزت اساسا على تبيان اوجه الضعف والنقص المرتبطة بهذا الاتجاه التقليدى الذى يعتمد على الدراسة القانونية المؤسسية ومن ضمن الانتقادات التى وجهت للاتجاه التقليدى : ان هذه الدراسات غير مقارنة حيث انها اکتفت بدراسة لبعض نظم الحكم دون اى محاولة للمقارنة بينها ، وانها كانت تعتمد على الوصف السردى دون التحليل ، وانها كذلك كانت ضيقة النطاق بحكم كونها تعتمد على دراسة المؤسسات الرسمية والاشكال القانونية الموجودة فى الدول الغربية فقط ولذا اقتصرت الدراسات المقارنة على حكومات هذه الدول فقط ، كذلك كانت الدراسات المقارنة فى هذا المجال غير حركية بمعنى انها لم تهتم بدراسة المؤثرات المختلفة التى قد تؤثر على النظام السياسى فى مجموعة وهذا مرجعه ضيق مفهوم النظام السياسى لدى هذه الدراسات ، كذلك تميزت الدراسات المقارنة التقليدية بعدم تطوير وسائل البحث المقارن واساليبه بل اعتمدت على المصادر الثانوية والملاحظة غير المباشرة ، وادى هذا كله الى عدم التركيز على والاهتمام ببناء نظرية تجريبية يتم عن طريقها تفسير ظواهر النظام السياسى والعلاقات المختلفة بين النظم السياسية . (٣)

وكنتيجة لهذه المظاهر السلبية التى امتازت بها الدراسات المقارنة للنظم السياسية ، بدأ بعض الباحث والعلماء السياسيين ، وبالذات مع بداية الخمسينات من هذا القرن ، فى تجاوز المنهاج التقليدى وتطوير دراسة النظم السياسية ، ولقد تركزت هذه المحاولات والى وقت قريب فى الجامعات الامريكية فقط واصبح حقل السياسة المقارنة هو اكثر الحقول تطورا داخل علم السياسة ويبرز ذلك فى الاهتمام المتزايد بالمواد التى تركز على الدراسات المقارنة وبالذات الدراسات المقارنة للنظم السياسية غير الغربية ففى دراسة لعشر جامعات امريكية رئيسية وجد ان المواد التى تركز على حقل السياسة المقارنة كانت تمثل ١١٢٪ من مجموع مواد علم السياسة التى تدرس فى هذه الجامعات سنة ١٩٢٥ م ، وارتفعت الى ١٨٢٪ سنة ١٩٤٥ م ثم الى ٢٩٣٪ ٦٥ م أما المواد التى تركز على دراسة النظم السياسية للدول

غير الغربية فلقد قفزت من ٠.٤٪ الى ٥.٢٪ ثم الى ١٣.٢٪ في نفس السنوات . . ويتضح الاهتمام بالمجتمعات غير الغربية بمقارنة نسبة المواد الخاصة بالنظم السياسية غير الغربية داخل حقل السياسة المقارنة فلقد ارتفعت هذه النسبة من ٣.٨٪ الى ٢٨.٦٪ ثم الى ٤٥.١٪ في هذه السنوات . (٤)

ولقد كان للثورة السلوكية او الاتجاه السلوكي اثرا كبيرا في تطوير حقل السياسة المقارنة ، حيث ان هذا الاتجاه ركز اساسا على محاولة البحث العلمي عن بعض الانماط السياسية المتشابهة والمتكررة والتي قد تؤدي الى بناء نظرية تجريبية لتفسير والتنبؤ بالسلوك السياسي للفرد والجماعة داخل النظام السياسي وفي مواجهة النظم السياسية الاخرى، ولقد اذت محاولة بناء مثل هذه النظريات التجريبية الى الاستعانة بالمفاهيم والفرضيات والاساليب والمناهج المختلفة المستخدمة في بقية العلوم الاخرى وبالذات علم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي والاحصاء . . . وقوى الاتجاه نحو زيادة التعاون والاتصال بين العلوم الاجتماعية المختلفة وكذلك توسع البحوث في استعارة الاساليب العلمية الحديثة التي تساعد على البحث النسقي المنتظم . . . وهكذا تميزت الدراسات المقارنة الحديثة بالبناء النظري ووضع الفرضيات ومحاولة التأكد من عدم وجود ما ينفى عنها عن طريق استعمال طرق البحث الحديثة مثل الاستبيان وتحليل المحتوى والمضمون وادوات علم الاحصاء المختلفة . (٥)

ولقد صاحب هذا كله ، تطور مفهوم النظام السياسي لدى هؤلاء البحوث والعلماء السياسيين (. . . فلم يعد النظام السياسي هو الحكومة او الهيكل الدستوري الذي يحدد شكل الحكومة او الدولة ، بل اصبح النظام بالمفهوم الجديد ، عبارة عن مجموعة عوامل ومتغيرات تؤثر وتتأثر بالبيئة التي حولها . . .) (٦) ، وادى هذا التوسع في مفهوم النظام السياسي ومضمونه الى بروز بعض الاتجاهات الجديدة في حقل السياسة المقارنة اعتمدت على مفاهيم وفرضيات اعم واشمل من الدراسة المؤسسية القانونية ، واهتمت بعملية المقارنة داخل النظم السياسية وبين النظم السياسية على جميع مستوياتها الجزئية والكلية .

وستعرض هذه الدراسة لاثنتين من هذه الاتجاهات الجديدة في الدراسات المقارنة نظرا للدور الكبير الذي لعبه هذان الاتجاهان في تطوير حقل السياسة

المقارنة ٠٠٠ وهذان الاتجاهان هما « الاتجاه النظامي » Systems Approach
او كما يسمى احيانا « تحليل المدخلات والمخرجات » Input-output Analysis
كما ينادى به دفيد ايستون David Easton ثم الاتجاه الوظيفي . Functional Ap
او كما يسمى احيانا « الاتجاه البنائي الوظيفي » Structural-Functional Appr.
كما ينادى به جبرئيل الموند Gabriel Almond

وملاحظة اخيره لابد منها ، قبل ان نتعرض لهذين الاتجاهين بالتفصيل ،
وهي ان - هذين الاتجاهين وغيرهما من الاتجاهات السائدة الان في حقل
السياسة المقارنة ، والتي نطلق عليها اسم الجديدة هنا ، هي اتجاهات موجودة
في جامعات العالم وبالذات الامريكية منها منذ اواسط الخمسينات على الاقل ،
فحدائتها وجدتها نسبيه ومرتبطة بكونها جاءت بعد الاتجاه التقليدي ٠٠٠
اما بالنسبة لوضع الدراسات المقارنة والاتجاهات الجديدة في الجامعات العربية
فالصورة مختلفة وغير مطمئنة ، حيث ان الاتجاه التقليدي هو الاتجاه السائد ،
والكتابات العربية في حقل السياسة المقارنة - باستثناء القليل منها - لازالت
تعتمد المنهج المؤسسي القانوني اسلوبا لها في البحث والمقارنة بين النظم
السياسية المختلفة وداخلها ، اما الاتجاهات الجديدة فلم يتم حتى الان - حسب
علمي - التعرض لها بطريقة موسعة ومنهجية عرضا وتحليلا وتقييما ٠٠٠ ولعل
هذه الدراسة ستكون خطوة في هذا الطريق ، أمل ذلك .

اولا : الاتجاه النظامي Systems Approach

يعتبر دفيد ايستون David Easton من أول العلماء السياسيين الذين
حاولوا استعمال مفهوم النظام في الدراسات السياسية ، ويعرف ايستون
النظام السياسي بأنه : « تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في
الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث
والتحليل ٠٠٠ ويتكون النظام السياسي من تلك العناصر المتصلة بالحكم
وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي ، ويمكن التعرف على
حدود النظام السياسي من خلال مجموعة الاعمال التي تتصل بطريقة مباشرة
او غير مباشرة بصنع القرارات الالزامية للمجتمع ٠٠٠ ومن ثم فان كل عمل
اجتماعي لا تتوافر فيه هذه الخاصية يجرى من مكونات النظام السياسي ويمكن
اعتباره فورا احد العوامل البيئية المحيطة ٠٠٠ » (٧)

ويرى ايستون ضرورة استعمال مفهوم النظام كأداة تحليلية لتحديد الانماط والعلاقات المترابطة والمتداخلة والموجودة في المجتمع والتي تتصف بالصفة السياسية ... الهدف الذي يبغيه ايستون هو ايجاد نظرية تجريبية عامة للسياسة ، وذلك عن طريق البحث عن العمليات الاساسية التي يستطيع النظام السياسي من خلالها - بغض النظر عن نوعه وطبيعته - ان يحافظ على استمراريته كنظام من السلوك في عالم من الاستقرار والتغيير (٨) ... ويقوم تحليل ايستون على اربع مفاهيم او أسس رئيسية : (٩)

١ - النظام ... System

انه من المفيد ان ننظر الى الحياة السياسية على انها نظام سلوكي او نظام من السلوك .

٢ - البيئة المحيطة ... Environment

انه من الممكن التفريق بين النظام وبين البيئة التي يعيش فيها ، يتأثر بها ويؤثر فيها .

٣ - الاستجابة ... Response

ان اختلاف وتعدد البنيات والعمليات داخل اي نظام يمكن تفسيرها بأنها مجموعة من الانشطة والبدائل الايجابية التي يقوم بها النظام من خلال استجابته وتنظيمه ومواجهته لمجموع المطالب والضغوط التي قد يتعرض لها من البيئة المحيطة او من داخله .

٤ - الاسترجاع ... Feedback

ان قدرة النظام على الاستمرار في مواجهته الضغوط التي يتعرض لها تتأثر بوجود وفعالية وبطبيعة المعلومات والمؤثرات التي تأتي الى صانعي القرار السياسي من البيئة المحيطة .

ويتكون النظام السياسي عند ايستون من ادوار وليس اشخاص ، وتعريفه يتم عن طريق تحديد الابعاد السياسية للعمل الاجتماعي الذي يقوم به الفرد والجماعة ... ولذا فان ايستون يفترض ان هناك نشاطات وعمليات سياسية معينة واساسية تمتاز بها كل النظم السياسية ، على الرغم من ان الشكل البنائي الذي يعبر عنها قد يختلف اختلافا كبيرا حسب الزمان والمكان (١٠) ... وهكذا فان الوظيفة الاساسية لاي نظام سياسي والمعياري الذي يحدد

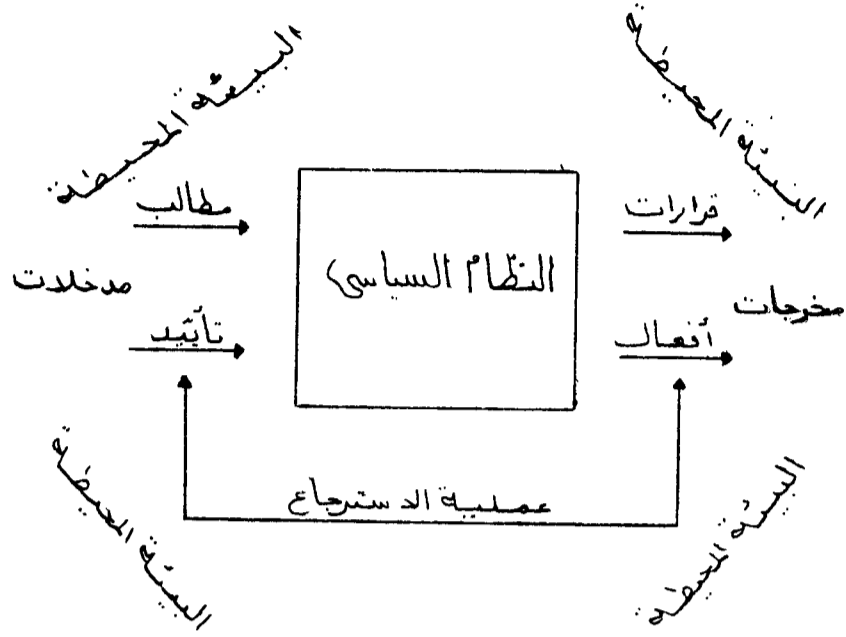
حدوده ، تتمثل في التخصيص الالزامى للقيم في المجتمع ، اى العملية التسي يتم بها وضع وتنفيذ القرارات الالزامية في المجتمع . (١١)

والقيم Values تمثل ، عند ايستون مجموع الحاجات المادية والمعنوية لافراد المجتمع ، وهى بطبيعتها نادرة ولذا فالتخصيص Allocation هو تلك القرارات والانشطة التى توزع وتهب وتحجز او تمنع القيم فى المجتمع وتكون هذه التخصيصات الزامية Authoritative عند ما تقبل هذه القرارات على انها ملزمة ، مهما اختلف سبب القبول سواء اكان احساس الفرد او الجماعة بشرعيتها ، او بدافع المصلحة الشخصية ، او بسبب فرضها بقوة القسر المادى اما ضرورة ان تكون هذه التخصيصات للمجتمع ككل The Whole Society فهو ما يميز تلك القرارات التى توضع للنظام الاجتماعى العام عن تلك القرارات التى توضع للنظم الفرعية والتى قد يتم حل الخلاف فيها عن طريق التخصيص الالزامى للقيم ولكن على نطاق ضيق ولعدد محدد كالاسرة والقبيلة والنقابة فالنظام السياسى عنده ، هو مجموعة الانشطة والتفاعلات المتعلقة بالتخصيص الالزامى للقيم فى المجتمع ككل (١٢)

ويرى ايستون ان الندرة تؤدى فى جميع المجتمعات الى الصراع والى المطالبة بايجاد حلول لهذا الصراع وحين لا يمكن حل الخلافات حول تخصيص القيم بصورة مستقلة او حين تؤثر هذه الخلافات على المبادئ والقيم التى يقوم عليها النظام فان كل مجتمع يقوم بتوفير عمليات وبنيات معينة يتم عن طريقها تنظيم هذه الخلافات وفرض الحلول المعينة وطالما تكون السلطات الشرعية فان الحلول المفروضة والمعززة - عادة - بالقسر المادى - ستقبل على انها ملزمة من قبل افراد وفتات المجتمع ، حتى تلك الفتات التى تؤثر فيها هذه القرارات تأثيرا سلبيا (١٣) وكما تمت الاشارة اليه فان حدود النظام السياسى تحددها طبيعة التفاعل ومدى اقترابه من التخصيص الالزامى للقيم فى المجتمع وما يبقى خارج النظام السياسى يمثل جزءا من البيئة المحيطة والتى يكون النظام السياسى مفتوحا مستجيبا لمؤثراتها المختلفة وعناصر البيئة المحيطة والمكونة من نظم مختلفة ، تمثل عند ايستون المتغيرات المستقلة بالنسبة للنظام السياسى . (١٤)

المدخلات والمخرجات Inputs-outputs

يقوم تحليل ايستون للنظام السياسى على مفهومي المدخلات والمخرجات ، واللذان يمثلان محور الاتجاه الذى ينادى به .



١ - المدخلات Inputs

يطلق ايستون اسم المدخلات على التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام السياسي والتي تؤثر فيه بالتالي ... وهذه التغيرات تتكون من عنصرى المطالب Demands والتأييد Support

اولا : تمثل المطالب ، الحاجات والتفضيلات المختلفة لافراد المجتمع ... وعندما يتم بلورة هذه التفضيلات فانها تدخل النظام السياسي كمطالب وعلى السلطات ان تستجيب لها بصورة أو بأخرى ... ويقول ايستون انه توجد في كل مجتمع بنىات معينة تعمل على تنظيم حجم وتعدد المطالب ، ومن امثلة هذه البنيات الجماعات المصلحية والاحزاب السياسية وقادة الرأى ووسائل الاعلام ... والى جانب هذه البنيات المنظمة للمطالب فانه قد توجد بعض القيود الثقافية والاجتماعية التي تعدل وتحدد من حجم ونوع المطالب التي قد تأتي من البيئة المحيطة بالنظام السياسي . (١٥)

ويرى ايستون ان من اهم مصادر تنظيم المطالب واكثرها فعالية هو اختلاف قدرات الافراد على التأثير فى النظام السياسى ... فليس كل

الافراد متساويين في كيفية تأثيرهم في النظام السياسي ، حيث ان الافراد يختلفون من حيث رأسمالهم السياسي - من ثروة ومركز وهيبه وعدد ... وبسبب محدديّة الموارد فان السلطات في أى نظام سياسى تستجيب بصورة فعالة لتلك المطالب التى تقدمها الجماعات والافراد ذوى التأثير فى المجتمع والذين تعتمد السلطات على تأييدهم . (١٦)

ويلاحظ ان هذا النوع من التحليل الذى يتبناه ايستون يكشف عن نزعة نخبوية Elitist ، من حيث انه يرى ان الصفوة أو النخبة هى التى تؤثر على قرارات النظام السياسي ، اما الافراد الذين ليس لهم وزن سياسى (بعاير الثروة أو المركز أو الهيبة أو العدد) فليس لهم تأثير فعال على شكل ومضمون القرارات الصادرة عن النظام السياسي . (١٧)

ثانياً : يرى ايستون ان عنصر التأييد يتكون من نوعين : تأييد محدد Specific Support وهو التأييد الناتج عن تلبية مطالب وحاجات محددة ... وتأييد كامن أو غير محدد Diffuse Support وهو التأييد غير النابع من تلبية مطالب محددة ، ولكنه نتاج لعملية التنشئة السياسية التى تعمل على خلق شعور بالوطنية والولاء للسلطات والدستور والوطن بين افراد المجتمع ... ويميز ايستون بين ثلاث مستويات من التأييد يكون التأييد للمجتمع السياسى الذى يتكون من مجموع الافراد فى ادوارهم السياسية المختلفة والذين يجمعهم المشاركة فى العملية السياسية والايمان بضرورة التعاون لحل مشاكلهم بصورة جماعية وسلمية ... وقد يكون التأييد موجها لنظام الحكم القائم أو الشكل الدستورى الذى تقوم عليه السلطة ... واخيرا قد يكون التأييد متعلقا بالسلطات السياسية القائمة ... ويرى ايستون ان التأييد على كل مستوى من هذه المستويات قد يتغير مستقلا عن المستويين الاخرين ولكن بصفة عامة هناك درجة كبيرة من التأثير المتبادل بمعنى ان مؤثرات انخفاض أو ارتفاع درجة التأييد على أى مستوى من مستويات النظام السياسى ستسحب بالتالى على المستويات الاخرى للنظام . (١٨) -

استمرارية وديمومة أى نظام سياسى تتوقف على المحافظة على حد ادنى من التعلق بكل هذه المستويات ، حيث انه اذا انخفضت نسبة التأييد عن الحد الادنى فان استمرارية وديمومة النظام السياسى تصبح معرضة للخطر ...

ولهذا السبب فيرى ايستون انه يجب على كل نظام سياسى ان يعمل على خلق والمحافظة على درجة عالية من التأييد الكامن وغير المرتبط بأشباع وتحقيق مطالب محددة حيث ان أى نظام سياسى لا يستطيع الحفاظ على وجوده لفترة طويلة اذا لم يتم ببناء رصيد من التأييد الكامن ٠٠٠ ولكن ايستون يحذر من انه على المدى الطويل فان أى نظام سياسى لابد وان يعتمد ، بالضرورة ، على التأييد المحدد والنتائج عن الرضا الذى يشعر به الافراد عندما يحسبون ان مطالبهم تم تحقيقها والاستجابة لها (١٩)

٢ - المخرجات ٠٠٠ Outputs

تمثل المخرجات لدى ايستون استجابات النظام السياسى للمطالب الفعلية أو المتوقعة التى تأتية من البيئة ٠٠٠ وتصدر هذه الاستجابات فى شكل قرارات وافعال معينة يقوم بها النظام السياسى والتى هى مستقلة عن النتائج التى تنتج عنها ٠٠٠ وهذه الاستجابات تختلف من نظام لآخر ومن وقت لآخر فقد تقوم السلطات بمحاولة تغيير البيئة المحيطة أو بتعديل بعض مكونات النظام السياسى نفسه فى سبيل اشباع المطالب التى قد تواجه النظام ٠٠٠ ومن ناحية اخرى فان السلطات قد تفض النظر عن الاستجابة الفعلية للمطالب وتقوم بدلا من ذلك بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالوعود واثارة الحماس والتخويف من الخطر الخارجى والتخريب الداخلى ٠٠٠ وفى اسوأ الحالات قد تلجأ لسلطات الى المخرجات السلبية وذلك باستعمال القسر والقوة لضمان ديمومة واستمرارية النظام وبقائها فى السلطة دون الاستجابة للمطالب التى يقدمها افراد المجتمع (٢٠)

ان قدرة النظام السياسى على الاستجابة للمطالب المتعددة هى الركيزة الاساسية التى يراها ايستون كضمان لاستمراريته وديمومته ٠٠٠ ولكن المشكلة التى تواجه كل النظم السياسية هى عدم قدرتها على الاستجابة وتلبية كل المطالب التى يقدمها الافراد والجماعات بحكم عامل الندرة والامكانيات المتاحة ٠٠٠ ولهذا فان عدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها فى تلبية مطالب الافراد بنسب محددة سيؤدى الى ان يبدأ رصيد التأييد الذى تم بناؤه بمخرجات وقرارات سابقة فى التناقض والتلاشى ٠٠٠ كذلك فان حجم وكمية المطالب المختلفة من حيث نوعها ومحتواها وشدة المطالبة بها قد ترهق النظام السياسى ٠٠٠ ويقول ايستون ان جميع النظم السياسية ليس

لديها قدرات وامكانيات غير محددة لقبول وتحقيق المطالب ٠٠٠ ولكن حدود وعتبة القدرة تختلف من نظام سياسي لآخر حسب نوعه وبنياته وثقافته ٠ (٢١)

واخيرا ينتقل ايستون الى تحليل وتحديد الكيفية التي تستطيع بها النظم السياسية ان تزيد من قدرتها على الاستجابة ومواجهة الضغوط التي تتعرض لها بشكل فعال يؤدي الى ضمان بقائها وديمومتها ٠٠٠ ويرى ايستون ان هذه القدرة هي نتاج لعملية استرجاع المعلومات عن وضع النظام وبيئته المحيطة والتي تصل الى السلطات ٠٠٠ فعملية استرجاع المعلومات هذه اساس وهامة فيما يتعلق بديمومة النظام السياسي ، حيث ان السلطات - على اساس معرفتها بالاوضاع السائدة فيما يتعلق بالمطالب والتأييد - تستطيع الاستجابة اما بتعديل أو تغيير أو تصحيح قراراتها وافعالها السابقة ٠٠٠ ولكن ايستون يؤكد من ناحية اخرى ان وجود نظام فعال لاسترجاع المعلومات لايعنى بالضرورة وجود استجابة فعالة من جانب السلطات ٠٠٠ لانه حتى اذا كان لدى السلطات معلومات سليمة وكاملة فان عدم وجود الارادة أو الموارد اللازمة لاستعمالها ، أو لعدم وجود المهارة أو الحكمة السياسية عند التنفيذ ، قد يؤدي الى انخفاض مستوى التأييد بدرجة مساوية للانخفاض الذي قد ينتج عن عدم وجود اداة فعالة لاسترجاع المعلومات ٠ (٢٢)

نقد الاتجاه النظامي ٠٠٠

يقدم الاتجاه النظامي عدد من الميزات لعلم السياسة في سعيه نحو تكوين نظرية تجريبية عامة للظاهرة السياسية ، ومن اهم هذه الميزات : (٢٣)

١ - انه عام بدرجة يمكن ادخال عدد كبير من المتغيرات عند تفسير المخرجات والقرارات السياسية ، وهكذا فان ايستون يستطيع ان يدخل في تحليله عناصر لا تعتبر عادة من عناصر النظام السياسي ولكن لها تأثير على مخرجاته وقراراته ٠٠٠ ولهذا فان الاتجاه النظامي اعم واشمل من الاتجاه المؤسسي القانوني .

٢ - حيث ان ايستون لم يحدد بدقة كافية العناصر والعلاقات الموجودة داخل النظام السياسي فان النظام السياسي قد يشير الى أي هيئة حكومة ، ديمقراطية أو تسلطية بدائية أو متمدنه ، اتحادية أو موحدة ، برلمانية أو

رئاسية ٠٠٠ وذلك لان ايستون وضع مفاهيمه الاساسية لهذه العلاقات على أعلى درجة من التجريد والعمومية بحيث اصبح من الممكن تطبيقها على أكبر عدد من المجتمعات والنظم السياسية .

ولكن من ناحية اخرى فان عناصر القوة هذه التي يمتاز بها الاتجاه النظامي اوجدت نقاط ضعف اساسية ، وأدت الى توجيه النقد لهذا الاتجاه من عدة جوانب :

١ - ان وضع المفاهيم الاساسية لهذا الاتجاه على درجة عالية من العمومية والتجريد ادى الى انه اصبح من الصعب ايجاد تعريفات عملية واجرائية محددة لهذه المفاهيم ، وادى الى عدم امكانية اختبار الفرضيات الاساسية التي يقدمها الاتجاه . فعلى سبيل المثال فان ايستون يقول انه اذا لم يتم مواجهة الضغوط على النظام السياسي التي تنتج عن المطالب البيئية بنوع من التأييد الكامن وبمجموعة من القرارات والافعال فان هذه الضغوط ستؤدي الى انهيار وتفسخ النظام ٠٠٠ ولكن ، ولكي نتمكن من اختبار هذه الفرضية والتأكد من عدم وجود ما ينفىها فانه يجب ان نكون قادرين على قياس كمية الضغط الناتج عن المطالب وان نستطيع ان نحدد بدقة الحدود أو العتبة التي توضح كمية الضغوط التي سيؤدي تجاوزها الى انهيار النظام ٠٠٠ ولكن ايستون لا يقدم لنا وسائل لقياس درجات وحدود هذه الضغوط وانواعها . (٢٤)

٢ - انه لا يمكن اطلاق اسم نظرية بالمعنى التجريبي والعلمي على ما يقدمه لنا ايستون حيث ان اهم مكونات لنظريات التجريبية العلمية هو امكانية تعريضها للتحقيق والاختبار والتأكد من عدم وجود ما ينفى فرضياتها الاساسية . . . وهكذا ولعدم وجود وسائل القياس والتحديدات العلمية والاجرائية فان ايستون يستطيع ان يدافع دائما عن فرضياته ٠٠٠ فاذا قلنا مثلا ان فرضية ايستون الاساسية غير صحيحة حيث ان هناك نظام سياسي معين يتعرض لدرجة كبيرة من الضغوط ولكنه لم ينهار فان ايستون يستطيع القول ان هذه الاضطرابات او الضغوط لم تتجاوز الحدود المسموح بها . (٢٥)

٣ - ان الطبيعة غير الاختبارية لفرضية التوازن بين المدخلان والمخرجات ادت الى عدم امكانية ايجاد توقعات واقعية من هذا الاتجاه ٠٠٠ فعلى سبيل المثال لا يكتمن استنباط انه اذا لم يتم نظام سياسي معين باشباع مطالب محددة فانه سينهار أو ان احتمال انهياره سيكون بنسبة معينة ومحددة . (٢٦)

٤ - ان اهتمام ايستون ببقاء وديمومة النظام السياسي جعلته يفسل جانب الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظام ، اى كيفية توزيع القيم في المجتمع . . . فتحليل ايستون يركز اساسا على المساهمة التي يمكن ان يقدمها الافراد في ادوارهم المختلفة نحو بقاء النظام واستمراريتها ولا يركز على مساهمة النظام في تحقيق لاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لافراده وهذا يمثل نزعة محافظة في فكر ايستون حيث انه يعتبر الخلاف والصراع تهديدا لديمومة واستمرارية النظام السياسي ، وبذا يصبح الاستقرار هو الهدف الاعلى للنظام لسياسي بغض النظر عن محتوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية . (٢٧)

واخيرا ، ورغم هذه العيوب فان حقيقة اساسية وهامة تفرض نفسها وهي ان الاتجاه النظامي وجه انتباه المحلل السياسي الى العلاقات المتشابكة والمعقدة بين الحياة السياسية والنظام الاجتماعي العام ، وبذا نبه هذا الاتجاه الى أن الظاهرة السياسية تمثل نظاما مترابطا ومتشابكا من انماط السلوك ، وأعاد التركيز بالتالى الى تحليل النظام السياسي ككل بدلا من تحليل اجزاء محددة منه او من العوامل المؤثرة فيه فقط .

ثانيا : الاتجاه الوظيفي Functional Approach

للاتجاه او التحليل الوظيفي صلة وثيقة بالاتجاه النظامي من حيث ان كليهما ينظر الى الظواهر السياسية على انها نظام من العلاقات والانماط المترابطة المتبادلة . . . ومع ذلك فانه يمكن تمييز الاتجاه الوظيفي عن الاتجاه النظامي (تحليل المدخلات والمخرجات) من حيث أن الاتجاه الوظيفي - الى جانب افتراضه لوجود نمط من العلاقات بين النظام والبيئة المحيطة - فانه يفترض كذلك ان هناك شروطا محددة ومعينة ضرورية لبقاء النظام السياسي ، ومن هذه الناحية فان الاتجاه الوظيفي يبدو اقل عمومية من الاتجاه النظامي .

ويطلق اصحاب هذا الاتجاه اسم وظائف Functions على هذه الشروط الضرورية التي يفترضون وجودها في كل نظام ، ومن هنا اطلق عليه اسم الاتجاه الوظيفي . . . ولقد كان للشورة المنهجية في علم السياسة اثر في انتشار هذا الاتجاه حيث ان بعض العلماء السياسيين اقتبسوه من بعض العلوم الاجتماعية الاخرى مثل علم الاجتماع وعلم الانسان (انثربولوجيا)

والتي كانت تمتاز عن علم السياسة بالدقة واستعمال الاساليب المنهجية العلمية في البحث بدلا من الاعتماد على التحليل المعيارى للظواهر الاجتماعية المختلفة . (٢٨)

وتشير كلمة الوظيفة الى النتائج او الاثار الملحوظة للظواهر والنشاطات التي لها علاقة استمرارية وديمومة النظام السياسى . . . ونقطة الارتكاز عند الاتجاه الوظيفى هي أن البنيات والمؤسسات السياسيه والاجتماعيه . . . تختلف اختلافا كبيرا بين النظم السياسية والاجتماعية مما يؤدى الى محدودية تعميم التحليل المؤسسى . . . ولكن من ناحية اخرى فان هناك عدد معين ومحدد من الوظائف الضرورية لديمومة اى نظام سياسى . . . وهذا يعنى ان هناك اشياء معينة يجب ان تنجز وادوار محددة يجب ان تؤدى فى اى نظام سياسى او اجتماعى حتى يضمن ديمومته واستمراريته مهما بلغت درجة تمدنه و بدائيته . . . وبهذه الطريقة يمكن مقارنة النظم السياسية والاجتماعية المختلفة عن طريق دراسة مدى تطبيقها لهذه الوظائف المحددة واللازمة البقاء للنظام . (١٩)

ويعتبر جيراثيل الموند Gabriel Almond اكثر العلماء السياسيين تعمقا فى دراسة الاتجاه النظامى واستعماله كإطار لدراسة ومقارنة النظم السياسية المختلفة . . . ويعنى النظام السياسى عند الموند « ذلك النظام من التفاعلات الذى يوجد فى جميع المجتمعات المستقلة والذى يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخليا وفى مواجهة المجتمعات الاخرى - عن طريق استخدام او التهديد باستخدام القسر المادى المشروع مهما اختلفت درجة شرعيته ، فالنظام السياسى - اذن - هو المسئول الشرعى عن المحافظة على او التغيير الجذرى للعلاقات الموجودة فى المجتمع . (٣٠) ويتميز النظام السياسى عند الموند بخصائص معينة : (٣١)

١ - الشمول . . . اى ان النظام السياسى يشتمل على جميع التفاعلات سواء من جانب المدخلات او من جانب المخرجات والتي قد تؤثر على استخدام القسر المادى او امكانية استخدامه والنتائج والعلاقات التى تتسرب عن ذلك . . . ولذلك فالنظام السياسى لا يحتوى على الهيئات والمؤسسات التى توجد طبقا للدستور والقوانين مثل المجالس التشريعية والسلطات التنفيذية والادارات الحكومية والمحاكم ، او الروابط غير الرسمية كالأحزاب والجماعات المصلحية وغيرها . . . ولكنه يشتمل أيضا على جميع الهيئات فى اتجاهاتها السياسية مثل الجماعات الطبقية والاسرة والقبيلة الى جانب الظواهر الوقتية مثل حالات الشغب والمظاهرات وامثالها .

٢ - **الاعتماد المتبادل** . . . اي ان أى تغيير يحدث فى احد مكونات النظام ، يؤثر ويحدث بالتالى تغييرات فى مكوناته الاخرى . . . بمعنى ان العمليات السياسية مهما كانت فرعية ، تؤثر فى الظواهر الفرعية الأخرى . . . فقد يودى تفسير نظام الانتخابات الى تغير خواص الاحزاب السياسية والوظائف التشريعية والتنفيذية .

٣ - **وجود حدود للنظام السياسى** . . . اي انه توجد نقاط تنتهى عندها النظم الاخرى ، ويبدأ منها النظام السياسى . . . فمثلا لاتعتبر الهمسات والشكاوى فى سوق احدى العواصم من النظام السياسى الا اذا تمكنت من القيام بعمل واضح للتعبير عن الشكوى كأن تنفجر مثلا فى عمل من اعمال العنف .

ويستند تحليل الموند على الافتراض بان جميع النظم السياسية تشترك فى اربع خواص عامة يمكن استعمالها كأساس للمقارنة بين مختلف النظم السياسية . . . وهذه الخواص المشتركة هى : (٣٢)

١ - ان جميع النظم السياسية مهما بلغت درجة بساطتها ، لها بنىات سياسية . . . بمعنى ان النظم السياسية البسيطة او البدائية توجد بها جميع انواع البنىات السياسية التى قد توجد فى اكثر النظم السياسية تقدا وتعقيدا ، وتصبح عملية المقارنة بينها على اساس شكل ودرجة التخصص البنىانى .

٢ - ان نفس الوظائف يتم اداؤها فى جميع النظم السياسية على الرغم من ان هذه الوظائف قد يتم اداؤها بدرجات متفاوتة وعن طريق بنىات مختلفة وذلك من نظام سياسى لآخر . . . وعلى هذا الاساس يمكن مقارنة النظم السياسية من حيث تكرارية اداء هذه الوظائف ، وانواع البنىات التى تقوم باداؤها وكذلك كيفية هذا الاداء .

٣ - ان جميع البنىات السياسية مهما بلغت درجة تخصصها وسواء وجدت فى مجتمعات متمدنة او بدائية ، تقوم بوظائف متعددة .

٤ - ان جميع النظم السياسية مختلفة من ناحية الثقافة ، فلا توجد ثقافات وبنىات متمدنة وعقلانية بالكامل ، كما لاتوجد ثقافات وبنىات بدائية وتقليدية بالكامل . . . فالنظم السياسية تختلف فقط فى درجة السيطرة

النسبية لاجدى هذه الثقافات والبنىات على الاخرى ، وكذلك قد تختلف فى نمط وطبيعة المزيج بين هذه الثقافات والبنىات .

وبناء على الحواص السابقة ، انتقل الموند الى تحديد الوظائف الاساسية والضرورية والتي يجب ان يقوم النظام السياسى بادائها حتى يحافظ على حيويته وديمومته ويلاحظ هنا ان فكر الموند لم يجمد عند نقطة معينة ، ولكنه استفاد من النقد الذى وجه الى تصوراته الاولى وحاول ان يعدل فى تركيب وطبيعة اداء هذه الوظائف ولهذا فستعرض هذه الدراسة لتصورات الموند حول هذه الوظائف كما جاءت فى كتاباته المتعددة ولقد قدم الموند تصوراته الاولى حول هذه الوظائف فى كتابه - السياسة فى المناطق النامية The Politics of The Developing Areas فى مقدمة هذا الكتاب افترض الموند ان هناك سبع وظائف اساسية يجب ان يقوم بها كل نظام سياسى ليحافظ على كيانه وقد قسم هذه الوظائف الى نوعين : (٣٣)

اولا : وظائف المدخلات Input Functions

يرى الموند انه توجد اربع وظائف سياسية يجب ان يقوم بها اى نظام من جانب المدخلات ، وهذه الوظائف هى :

١ - التنشئة السياسية والتوظيف Political Socialization & Recruitment

وتعنى التنشئة السياسية نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل الى اخر او نشر ثقافة سياسية جديدة اما التوظيف فيعنى اختيار وتدريب القادة السياسيين .

٢ - بلورة المصالح Interest Articulation

وتعنى تحديد المطالب ونقلها من المجتمع الى صانعى القرار السياسى الملزم .

٣ - تجميع المصالح Interest Aggregation

وتعنى غربلة وتنظيم المطالب حتى يمكن للنظام السياسى ان يواجهها ويتخذ قرارات حيالها .

٤ - الاتصالات السياسية Political Communication

وتعنى الاتصال بين عناصر النظام او بين النظام وبيئته المحيطة .

ثانيا : وظائف المخرجات ... Outputs Functions

في جانب المخرجات ، يميز الموند بين ثلاثة انواع من الوظائف :

١ - تشريع القانون ... Rule Making

٢ - تنفيذ القانون ... Rule Applications

٣ - القضاء بالقانون ... Rule Adjudication

ويلاحظ ان هذه الوظائف السبع غير متساوية بطبيعتها حيث ان الاتصالات السياسية تمثل الوسيلة التي يتم بها انجاز بقية الوظائف في جانبي المدخلات والمخرجات .

ولقد قدم الموند هذه الوظائف على انها اقتراح مبدئي لمقارنة النظم السياسية ولقد وجهت بعض الانتقادات لهذا التصور الذي قدمه الموند تركز معظمها حول عدم حركية هذا الاطار وعدم قدرته على استيعاب حالات التغير والتطور التي تصيب النظم السياسية ... وفي مواجهة هذه الانتقادات ، قام الموند بتعديل وتطوير الوظائف وقدمها في شكل جديد في كتابه :

السياسة المقارنة : اتجاه انمائي أو تطوري comparative Politics

A Developmental Approach ففي هذا الكتاب فرق الموند بين ثلاث مستويات من الوظائف على النحو التالي : (٣٤)

١ - وظائف القدرة ... Capability Functions

وتشمل الوظائف التنظيمية Regulative والتوزيعية Distributive

الاستخراجية Extractive ومدى استجابة النظام للمطالب المتعددة Responsive

وهذه الوظائف تحدد مدى أداء النظام السياسي في البيئة التي يعيش فيها ... فوظيفة التنظيم تعنى مباشرة السيطرة والتحكم في سلوك الافراد والجماعات داخل النظام .. ووظيفة التوزيع تعنى تخصيص القيم في المجتمع .. ووظيفة الاستخراج او الجباية تعنى استغلال الموارد البشرية والمادية في المجتمع ... اما وظيفة لاستجابة فتشير الى العلاقة بين المدخلات والمخرجات اى مدى استجابة النظام السياسى - في شكل القرارات التي يتخذها - للمطالب المتعددة التي تأتيه من البيئة المحيطة او من داخله ... والاستجابة قد تكون ايجابية او سلبية .

Conversion Functions

٢ - وظائف التحويل ٠٠٠

وتشمل بلورة المصالح ، تجميع المصالح ، تشريع القانون ، تنفيذ القانون ، القضاء بالقانون ، والاتصالات السياسية ٠٠٠ وهذه الوظائف تخص النظام السياسي ذاته وتتضمن جانبي المدخلات والمخرجات حيث يقسم النظام السياسي بمواجهة المطالب التي تأتيه من البيئة المحيطة عن طريق القرارات الملزمة التي يتخذها .

٣ - وظائف التلاؤم مع البيئة والمحافظة على النظام السياسي
System Maintenance and Adaptation Functions

وهذه الوظائف تشمل التنشئة السياسية والتوظيف ٠٠٠ وهذه الوظائف لا تدخل في عملية التحويل ذاتها ولكنها تؤثر على كفاءة اداء النظام لساسي . وهكذا ، كما يقول الموند ، يمكن التوصل الى نظرية تجريبية للنظم السياسية عن طريق اكتشاف العلاقات بين هذه المستويات المختلفة للوظائف ٠٠٠ وكذلك العلاقات بين الوظائف المختلفة داخل كل مستوى على حدة ٠٠٠ وتصبح بذلك عملية ربط التحديات التي تواجه النظام بنوع الاستجابة أو الحلول التي يقدمها هي الطريق الى ايجاد نظرية تفسيرية وتنبؤية في حقل السياسة المقارنة والتنمية السياسية . . . ويرى الموند ان هذا الاطار المنفتح والمتطور يساعد الباحث على تحديد انماط النمو في النظم السياسية المختلفة وكيفية تغير النظم السياسية واسباب هذا التغير . (٣٥)

نقد الاتجاه الوظيفي :

١ - لماذا وكيف تم اختيار هذه الوظائف بالذات على انها الوظائف الاساسية التي يجب ان يقوم بها النظام السياسي لكي لا ينهار ؟ ٠٠٠ ان الموند لا يوضح ما اذا كان وجود هذه الوظائف ضروري وكاف الديمومة النظام السياسي ام انها ضرورية ولكنها غير كافية . (٣٦)

٢ - لقد كان الموند واعيا لمشكلة ضيق الافق والنطاق التي اتسم بها الاتجاه التقليدي في دراسة النظم السياسية المقارنة ٠٠٠ ولذلك اراد ان يقدم وظائف عامة يمكن عن طريقها مقارنة كل النظم السياسية الغربي وغير الغربي المتمدن منها والتقليدي والانتقال ٠٠٠ ولكن يلاحظ ان هذه الوظائف مشتقة برمتها

من النشاطات السياسية المميزة للنظم السياسية الغربية والتي تتسم بالتخصص البنائي والتعدد الوظيفي . (٣٧)

٣ - ان فرضية الموند الاساسية قد صيغت بطريقة اصحح من غير الممكن اختبارها عمليا لاثبات عدم وجود ما ينفىها . . . فمقولة الموند الاساسية تنص على انه يجب اداء بعض الوظائف الضرورية لكي لا ينهار النظام . . . وحيث اننا عندما نقوم بدراسة نظام سياسى معين فهذا يعنى انه موجود ، وهذا يعنى بالتالى وحسب فرضية الموند - ان الوظائف موجودة . . . ولا يبقى علينا الا ان نبحث عن البنيات المختلفة التى تقوم باداء هذه الوظائف . . . وهكذا فمن الواضح ان المناقشة تدور فى حلقة مفرغة ولا يمكن اخضاعها للتمحيص والبحث العلمى . (٣٨)

٤ - المشكلة الاساسية الاخرى التى تواجه الاتجاه الوظيفى - والتى واجهت ذلك الاتجاه النظامى - هى عدم وجود تعريفات عملية واجرائية محددة وواضحة للمفاهيم الاساسية لهذا الاتجاه مثل ديمومة . . . بقاء . . . واستمرارية النظام السياسى . . . فالى ان يمكن تحديد الوضع الصحى والطبيعى للنظام السياسى وايضاح الحدود التى سيؤدى تجاوزها الى انهيار النظام ، فانه لا يمكننا ان نعرف بدقة ووضوح ما اذا كان عدم اداء وظائف معينة وبكيفية معينة فى نظام سياسى معين ، سيؤدى الى انهياره ام لا . (٣٩) وهكذا والى ان يمكن ايجاد معيار دقيق ومحدد لتعريف الوظائف واهميتها وضرورتها لبقاء النظام فان الاتجاه الوظيفى سيكون محدود الاثر والفعالية فى الوصول الى نظرية تجريبية عامة للنظم السياسية . (٤٠)

خاتمة :

لقد كان الغرض من هذه الدراسة هو تقديم وتقييم بعض الاتجاهات الجديدة فى الدراسات المقارنة والتى كان لها تأثير كبير على منهاج ومضمون حقل السياسة المقارنة . . . وقد تم اختيار اتجاهين فقط ، هما الاتجاه النظامى والاتجاه الوظيفى ، لانهما يمثلان اكثر هذه الاتجاهات تأثيرا فى مسار حقل السياسة المقارنة وعلم السياسة بصفة عامة فى العقدين الماضيين . . . وتبرز قيمة واهمية هذين الاتجاهين - رغم اوجه قصورهما وعيوبهما - فى امكانية استعمالها كطار لتصنيف وتحليل عدد كبير من المعلومات عن مختلف النظم السياسية . . . وهكذا ولوجود مثل هذه المعايير الموحدة لدراسة الظواهر

والنظم السياسية ، فإنه يمكننا القيام بنوع من المقارنة الحقيقية والفعلية بين النظم ... وهنا يتجلى بوضوح أهمية الدور الذي لعبه كل من إيستون والموند في حقل السياسة المقارنة حيث ارتقيا بهذا الحقل من مرحلة الحدس والتخمين والدراسات القانونية الشكلية الى اول طريق البناء النظرى والتحليل المنتظم .

ان المكتبة السياسية العربية بحاجة الى اثرائها بما يستجد فى اتجاهات وطرق ومناهج بحث علم السياسة بحقوله المتعددة حتى يمكن تخلص الكتابات العربية من اطار الدراسة المؤسسة القانونية ونقلها الى الدراسة العلمية للواقع السياسى حتى يمكن ايجاد السبل والوسائل لحل المشاكل المختلفة التى تواجه امتنا ... ولعل هذه الدراسة تكون خطوة فى هذا الطريق ، وما التوفيق الا من عند الله .

هوامش البحث

(1) Arend Lijphart, "Comparative Politics and the Comparative Method", *American Political Science Review* (1971) , P. 682.

(2) للتوسع فى هذه النقطة راجع المؤلفات التالية : العلوم السياسية ، تأليف على محمد شميش ، **النظام السياسى** ، تأليف ابراهيم درويش ، علم السياسة ، تأليف حسن صعب .. ومن المؤلفات الاجنبية راجع :

Comparative Politics : The Quest for Theory, by James A. Bill and Robert L. Hardgrave, Jr.; **Comparative Politics : A Developmental Approach**, by Almond and Powell; and **Comparative Political Inquiry**, by Lawrence C. Mayer.

(3) انظر فى هذا الخصوص : على محمد شميش ، العلوم السياسية ، الشركة المسماة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٩م ، صفحات ١٧٠ - ١٧٢ ..

كذلك انظر :

James A. Bill and Robert L. Hardgrave Jr. **Comparative Politics : The Quest for Theory** (Columbus, Ohio; Charles E. Merrill Publishing Company, 1973) pp. 2 - 9 .

and

Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Jr. **Comparative Politics; A developmental Approach** (Boston; Little, Brown and Company, 1966), PP. 1 - 4 .

(4) Bill and Hardgrave, **OP. cit.**, P. 14 .

(5) **Ibid.**, PP. 15 - 21 .

(٦) على شمبش ، العلوم السياسية ، مرجع سبق ذكره .

(٧) ابراهيم درويش ، النظام السياسي ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩م ، صفحة ٢٢٠ .

(8) Bill and Hardgrave, **OP. cit.**, P. 218.

(9) David Easton, **A Framework for Political Analysis** (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, 1965) PP. 25 - 26 .

(10) **Ibid.** , P. 49

(11) **Ibid.** , P. 50

(12) Bill and Hardgrave, **op. cit.** , PP. 221 - 222 .

(13) **Ibid.** . P. 222

(14) **Ibid.** .

(15) Easton, **op. cit.** , PP. 122 - 123 .

(16) **Ibid.** , P. 122 .

(17) Bill and Hardgrave, **op. cit.** , P. 223 .

(18) **Ibid.** .

- (19) Easton, *op. cit.* , P. 125.
- (20) Bill and Hardgrave, *op. cit.* . P. 224 .
- (21) *Ibid.*
- (22) Easton. *op. cit.* PP. 129 - 130 .
- (23) Lawrence c. Mayer, **Comparative Political Inquiry** (Homewood Illinois : The Dorsey Press, 1972) , PP. 131 - 132.
- (24) *Ibid.* , P. 132.
- (25) *Ibid.* , P. 133 .
- (26) *Ibid.* , P. 133 .
- (27) Bill and Hardgrave, *op. cit.*, P. 227.
- (28) *Ibid.* PP. 202 - 211 .
- (29) Mayer, *op. cit.* , P. 145 .
- (30) Gabriel Almond and James Coleman, **The Politics of the Developing Areas** (Princeton, N.J. : (Princeton University Press, 1960) P. 7 .
- (31) *Ibid.* , PP. 7 - 9 .
- (٣١) كذلك انظر :
- محمد فتح الله الخطيب ، دراسات في الحكومات المقارنة ، صفحات ٧ - ٨ وعلى محمد شميش ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٧٦ .
- (٣٢) على محمد شميش ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٧٧
- (32) *Ibid.* , P. 11 . and
- (33) *Ibid.* , P. 17 .
- (34) Almond and Powell, *op. cit.* , PP. 27 - 30
- (35) *Ibid.* , P. 30 .
- (36) Bill and Hardgrave, *op. cit.* , P. 213.
- (37) *Ibid.* ,
- (38) *Ibid.* , P. 216 .
- (39) *Ibid.* , PP. 216 - 217 .
- (40) *Ibid.* , P. 228.

مراجع البحث الأساسية

المراجع العربية :

- (1) ابراهيم درويش ، النظام السياسي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩م .
- (2) حسن صعب ، علم السياسة ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٦م .
- (3) على محمد شميش ، العلوم السياسية ، الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٦م .
- (4) محمد فتح الله الخطيب ، دراسات في الحكومات المقارنة ، الجزء الاول ، دار النهضة العربية .
- (5) محمود خيرى عيسى ، النظم السياسية المقارنة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣م .

المراجع الاجتبية :

- (1) ALMOND and COLEMAN, **The Politics of the Developing Areas** (Princeton, N.J. : Princeton Univeristy Press, 1960).
- (2) ALMOND and POWELL, **Comparative Politics : A Developmental Approach** (Boston : Little, Brown and Company, 1966) .
- (3) Bill and Hardgrave, **Comparative Politics : The Quest for A Theory** (Columbus, Ohio : Charles E. Marrill Publishing Company, 1973) .
- (4) Easton, David, **A Framework for Political Analysis** (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 1965) .
- (5) Lijphart, Arend, "Comparative Politics and the Comparative Method", **American Political Science Review** (1971) PP. 682 - 693.
- (6) Mayer, Lawrence C. **Comparative Political Inquiry** (Homewood, Illinois : The Dorsey Press, 1972) .

تصميم بحث لدراسة وضع العلوم السياسية في الجامعات العربية

د . على محمد شمش

ان البحث العلمى فى العلوم السياسيه لا يختلف فى اسلوبه وخطواته الاجرائية عن البحث العلمى فى اى علم من العلوم وذلك لان البحث فى العلوم السياسيه يبدأ بخطوة اولية واساسية هى تحديد المشكله ثم ينطلق منها الى بقية الخطوات الاخرى من وضع للفروض وجمع للبيانات ثم اختبار لتلك الفروض وربط بين المتغيرات فى الظاهرة قبل الدراسة والتحليل ثم وصولا الى وضع نظرية يمكن تعميمها على نفس الظاهرة فى امكنه او ازمته مختلفة . واستنادا الى هذا فان البحث العلمى فى العلوم السياسيه لا يقل علمية عن اى بحث فى اى مجال من مجالات العلوم الاخرى . ومما يعزز هذا الرأى الحقيقة التى مفادها ان البحث العلمى فى العلوم السياسيه يتبع الخطوات المتعارف عليها فى البحث العلمى وهذه الخطوات هى :

١ - تحديد المشكله .

٢ - وضع الفروض .

٣ - اختيار اداة جمع البيانات .

٤ - جمع المعلومات .

٥ - تحليل المعلومات .

٦ - كتابة التقرير النهائى .

٧ - تحديد النتائج المستخلصة من البحث .

ونجد فيما يتعلق بالبحث العلمى بأن الكثيرين يعتبرون الخطوات الثلاث الاولى هى بمثابة ما نطلق عليها تصميم البحث :

Research Design

ويقصد به فى مفهومه العام وضع مشروع بحث لدراسة موضوع معين أو حالة معينة . وقد شبه البعض تصميم البحث بوضع خطة لمعركة ما . (١) كما يمكن القول أن تعميم البحث هو من قبيل تحديد الاستراتيجية ، أى الخطة الغاية . ووضع التكتيكات أى الخطط

المتفرعة أو الجزئية لتلك الخطة العامة، وفي هذا الإطار لا يخرج تصميم البحث عن معنى تدبر الأمور في الموضوع قيد الدراسة وترتيب الظروف لتجميع المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع وتصنيفها وتحليلها مع مراعاة الزمن المناسب لجمع البيانات وتوافر الامكانيات المالية واستبعاد جميع المعلومات غير المرغوب فيها والتي قد تؤثر على سير البحث . (٢) وعلى هذا الأساس نجد البعض يقوم بتعريف تصميم البحث على أنه : خطه ، بناء ، وإستراتيجية التمحيص تعد للحصول على اجابات لأسئلة البحث وللتحكم في التفاوت أو الاختلاف . (٣)

لقد جرى الباحثون في العلوم السياسيه على . وضع « تصميم بحث » قبل القيام بأبحاثهم خاصة تلك الابحاث التي تستخدم المنهج الكمي اكثر من المنهج الكيفي أو التصميمي وذلك لأن مثل تلك التصميمات تجنب الباحث الدخول في متاهات لا حد لها ، كما تجنبه الابتعاد عن الهدف الرئيسي من البحث كما أنها أيضا توفر له شيئا من الوقت الذي كان سيضيع دون جدوى ، وشيئا من الجهد المبذول في سبيل جمع معلومات قد لا تكون لها فائدة في الموضوع محل الدراسة ، وبالإضافة الى ذلك ، وبالدرجة الاولى ، فإن تصميم البحث ينبه الباحث الى امكانية البدء في البحث من عدمها ، وذلك قبل الخوض فيه ، وبنفس الدرجة قد يعدل أو يغير الباحث في بحثه من اللحظات الاولى من قيامه بتنفيذ البحث . ولاشك في أن الفوائد التي يجنيها الباحث من قيامه بتصميم البحث كثيره ، ونظرا لتعددتها نجد أن الباحثين في العلوم السياسيه يقومون بوضع تصميم البحث قبل الاستهلال في تنفيذ ابحاثهم .

ونظرا للفوائد التي تجنى من تصميم البحث فقد قمت باعداد تصميم بحث لدراسة وضع العلوم السياسيه في الجامعات العربيه وذلك قبل البدء في تنفيذها ، وذلك لأن الرؤية ليست واضحة تماما حول تلك الدراسات في الجامعات العربية . وهانذا اقدم التصميم آملا أن يحقق الهدفين التاليين :-

١ - أن يكون نموذجا لتصميم البحث Research Design في العلوم السياسيه فيكون بذلك عونا للباحثين في تلك الدراسات على القيام بمثل تلك التصاميم .

٢ - أن يخلق جوا من الاهتمام بالعلوم السياسيـه والدراسات السياسيـه في الجامعات العربيـه من حيث مدى تطورها وعلميتها .

عندما بدأت تدريس مواد العلوم السياسيـه وبعد أن قمت بكتابة كتاب حول العلوم السياسيـه (٤) في أسسها العامه وذلك في اطار جديد بدأت تساؤلات عديدة تدور في ذهني حول دور المتخصصين في الجامعات العربيـه في هذا التخصص المتطور المتسع يوما بعد يوم ، وبانتهائي من كتابة مؤلف العلوم السياسيـه ، ايقنت أن الدور الذي قام أو يقوم به المتخصصون في العلوم السياسيـه في الجامعات العربيـه ، هو بين وضعين. اما أن ذلك الدور مجهول يكتنفه كثير من الغموض وذلك لاسباب عديدة ، أو أنه لا وجود لذلك الدور على الاطلاق . ان هذا الوضع الغامض هو الذي دفعني الى القيام بهذه الدراسة وذلك لتوضيح الرؤيا حول هذا الجانب وجوانب أخرى عديده . فلاشك في أن احد اسباب ذلك الجهل شبه التام بوضع العلوم السياسيـه في الجامعات العربيـه هو العزلة التامة بين اقسام العلوم السياسيـه العربيـه ، وكنتيجه لذلك فلا احد يعرف شيئا عن طرق دراسة ومناهج بحث العلوم السياسيـه في الجامعات العربيـه ، كما لاندرى شيئا عن مدى اسهام اولئك المتخصصين فيها في تطورها والابداع فيها .

نظرا لعدم توافر أي بيانات فقد قمت بتصميم استبيان (٥) يتعلق بجوانب الدراسة المتعددة وذلك بغية الحصول على أكبر قدر من البيانات التي تهـم تلك لدراسة، وقد قمت بأرسال ذلك الاستبيان الى حوالي ٣٥ خمس وثلاثون جامعة عربيـه على افتراض أن كل تلك الجامعات تحتضن أقساما للعلوم السياسيـه .

لقد بنى الاستبيان المعد على فرضيات معينة ستسمى الدراسة الى اختبار مدى صحتها . وهذه الفرضيات هي :

أولا : أن دراسة العلوم السياسيـه كتخصص مستقل لاوجود له بصفة مطلقة في جميع الجامعات العربيـه .

ثانيا : هناك تباين واضح من جميع النواحي بين اقسام العلوم السياسيـه الموجودة في الجامعات العربيـه وهي مع هذا تتفق في تبعيتها العلمية والثقافية فيما يتعلق بمصادر ونظريات ومفاهيم العلوم السياسيـه المتداوله في تلك الجامعات .

ثالثا : ان البحوث السياسييه في الجامعات العربيه غير متطوره وذلك بسبب عدم الاهتمام بالعلوم السياسييه بصفة عامة .
رابعا : نتيجة لما سبق فان هناك عدم اتصال بين المتخصصين في العلوم السياسييه في الجامعات العربيه ، وان وجد فانه على مستوى شخصى وليس على مستوى المؤسسات .

استنادا الى الفرضيات السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة فقد قمت بتصميم الاستبيان بطريقة تتناول جوانب اربعة رئيسية : يسعى الجزء الاول منها الى الحصول على اكبر قدر ممكن من المعلومات العامة المتعلقة بكل قسم من اقسام العلوم السياسييه في تلك الجامعات العربيه ، وذلك من حيث تاريخ التأسيس والتبعيه الجامعيه ، وعدد اعضاء هيئة التدريس وتصنيفاتهم المختلفه . اما الجانب الثانى الذى يتناوله الاستبيان فيهتم بوضع البحث العلمى في اقسام العلوم السياسييه ومدى الاهتمام بالمؤتمرات العلميه في مجال الدراسات السياسييه وحركة نشر وتبادل الابحاث العلميه . اما الجزء الثالث من الاستبيان فتهم استفساراته بنظام الدراسة في تلك الاقسام وذلك من حيث المواد التى تدرس بها والنظام الدراسى المتبع ، ووضع طلبة تلك الاقسام بعد التخرج . وارتباط تلك الاقسام باقسام الجامعة الاخرى خاصة التى تتعلق منها بالعلوم الاجتماعيه . اما الجزء الرابع من اسئلة ذلك الاستبيان فقد خصصت لمعرفة مدى ارتباط الدراسات السياسييه في اقسام العلوم السياسييه المختلفه بالثقافات الغريبه او الشرقيه ومدى الاتجاه نحو الاصاله والتجديد والعودة الى التراث الثقافى الاسلامى .

وفى هذا المجال قد يتساءل البعض عن مدى قابلية المتغيرات التى ستدرس فى البحث قيد التصميم للقياس والدراسة التجريبية ، وبمعنى آخر هل هناك ارتباط بين تصميم البحث وتجربيته البحث ذاته ؟ ، هينا لابد من التنبيه الى انه نتيجة لطبيعة بعض المتغيرات فى العلوم السياسييه او فى الظاهرة السياسييه على وجه التحديد فانه لا يمكن تعميم مساله التجربيه على جميع المتغيرات محل الدراسة والتحليل ، الا ان عدم امكانية قياس او تجريبية تلك المتغيرات لا يعنى ، كنتيجة مباشرة ، عدم امكانية وضع تصميم بحث فى الدراسات او الابحاث المتعلقة بالظاهرة السياسييه ، ولقد سبق ان اوضحت فى بحث سابق (٦) ان علمية البحث السياسى تنبثق من خلال البحث الجاد فى تقصى الوقائع وجمع البيانات حول الظاهرة السياسييه محل

الدراسة وتحليل تلك المعلومات والربط بين النظرية والتطبيق . وهذا القيد تفرضه طبيعة تلك العلوم السياسيّة التي لم يتمكن الباحثون فيها من استخدام ادوات التحليل الكمي بصفه مطلقه ، وانما كان الاستخدام استخداما نسبيا يعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة الموضوع قيد البحث . ومن هنا نجد أن استخدام التحليل الكمي في بحوث العلوم السياسيّة لا يصبغ الصفه العلميّة على تلك البحوث وانما ما يصبغ تلك الصفه هو اتباع الخطوات الرئيسيّة في البحث العلمي التي من بينها وضع استراتيجيه للبحث تعارف على تسميتها تصميم البحث الذي من أهدافه تحديد الجوانب المختلفة للبحث قبل البدء في تنفيذه .

الهوامش

- ١ (توفيق فرح وفيصل السالم ، مقدمة في طريق البحث في العلوم الاجتماعيّة ، الكويت : جامعة الكويت قسم العلوم السياسيّة ، ١٩٧٧ ، صفحة ٢٥
- ٢ (المرجع السابق
- ٣ (حول هذا الموضوع انظر صفحات ٢٧٥ - ٢٢٧ في كتاب
- ٤ (العلوم السياسيّة ، تاليف عليّ محمد شمش ، بنغازي ج.ع.ل ش.م. : الشركه الصامه للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٩ .
- ٥ (انظر الاستبيان المرفق .
- ٦ (انظر حول هذه النقاط « البحث العلمي في العلوم السياسيّة : مصادره ومشاكله » دراسة قدمت الى مؤتمر الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعات الليبيّة الذي عقد في مايو ١٩٧٩ م بجامعة قاريونس تحت اشراف نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي .

استبيان حول دراسة

وضع العلوم السياسية في

الجامعات العربية

١ - اسم الجامعة : تاريخ تأسيسها :

٢ - ماهى الكلية التى يتبعها قسم العلوم السياسية ؟

أ - القانون .

ب - الاقتصاد .

ج - اخرى (يرجى ذكرها بالتحديد)

٣ - تاريخ انشاء الكلية :

٤ - هل يُطلق على القسم اسم آخر غير اسم العلوم السياسية ؟

لا

نعم

* اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هو الاسم الذى تستعملونه :

٥ - متى تم انشاء القسم :

٦ - هل واجهتكم صعوبات فى افتتاح قسم للدراسات السياسية ؟

لا

نعم

* اذا كانت الاجابة بنعم فما هى نوع هذه الصعوبات ؟ يرجى ذكرها بالتحديد :

.....
.....
.....

٧ - متى بدأت الدراسات بالقسم :

٨ - كم عدد المعيدين واعضاء هيئة التدريس به وفقا للتصنيف التالي ؟

- أ - معيد ()
ب - محاضر مساعد ()
ج - محاضر (مدرس) ()
د - استاذ مساعد ()
هـ - استاذ مشارك ()
و - استاذ ()

٩ - هل يعتبر الحاصلون على درجة الماجستير من ضمن اعضاء هيئة التدريس بالقسم وفقا لقانون جامعتكم ؟

نعم لا

١٠ - كم عدد اعضاء هيئة التدريس بالقسم وفقا لمؤهلاتهم العلمية ؟

- ماجستير ()
دكتوراه ()

١١ - وفقا لقانون جامعتكم رئاسة القسم تتم عن طريق :

أ - التعيين

ب - الاختيار

ج - الدورية بين الاعضاء

د - اى اسلوب آخر

١٢ - اذا كانت هناك شروط معينة يفترض توافرها في عضو هيئة التدريس لكي يتولى رئاسة القسم فيرجى ذكرها :

١٣ - بشكل تقريبي كم من اعضاء هيئة التدريس في مجال العلوم السياسية تلقوا تعليمهم العالى في الاماكن التالية :

١ - الولايات المتحدة

ب- بريطانيا

ج- فرنسا

هـ - اوربا الشرقية

و - احدى الدول العربية (حدد)

ز - اكثر من مكان

ح - غير ذلك (يرجى ذكره بالتحديد)

١٤ - هل يتم تبادل اعضاء هيئة التدريس بين قسمكم واقسام العلوم السياسية الاخرى في الجامعات العربية ؟

١ - كاساتذة زائرين لفترة قصيرة نعم لا

ب - كاساتذة معارين نعم لا

١٥ - اذا كانت الاجابة بلا فهل يمكن ان يتم ذلك التبادل ؟

نعم لا

١٦ - هل يقوم القسم بتقديم الاستشارات لمؤسسات في الدولة ؟

نعم
لا

١٧ - هل يشارك اعضاء هيئة التدريس بالقسم في تخطيط السياسة العامة للدولة ؟

نعم
لا

١٨ - هل تكلف الحكومة او القيادة السياسية في الدولة بعض اعضاء هيئة التدريس في القسم للمشاركة في موضوع محدد يتعلق بشئون الدولة ؟

نعم
لا

١٩ - هل ينظر الى قسم العلوم السياسية من قبل السلطة بنظرة :

ثقة ؟

عدم ثقة ؟

اهتمام ؟

عدم اهتمام ؟

اخرى (يرجى تحديدها) ؟

٢٠ - هل يعتبر القسم في اطار الجامعة هيئة استشارية للدولة ؟

نعم
لا

١/٢٠ - اذا كانت الاجابة بنعم فكيف يتم ذلك ؟ يرجى التحديد :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -

٢٠/ب - اذا كانت الاجابة بلا فهل تعتقد ان القسم في عزلة عن مؤسسات الدولة الاخرى ؟

نعم لا

٢١ - هل يشرف القسم على مجلة متخصصة في العلوم السياسية ؟

نعم لا

١/٢١ - اذا كان الجواب بنعم فما هو اسم المجلة ؟

٢٢ - هل يشارك القسم في تحرير مجلة تصدر باسم الكلية او الجامعة ؟

نعم لا

١/٢٢ - اذا كان الجواب بنعم فما هو اسم المجلة ؟

٢٣ - هل سبق ان شارك اعضاء هيئة التدريس في القسم بأبحاثهم في مجلة القسم ، الكلية ، او الجامعة ؟

نعم لا

١/٢٣ - اذا كان الجواب بلا فهل سبق ان شارك الاعضاء بأبحاثهم في مجلات تخصصية تصدر في البلاد العربية ؟

نعم لا

٢٤ - هل سبق للاعضاء نشر ابحاثهم في مجلات اجنبية متخصصة خارج الدول العربية ؟

نعم لا

٢٥ - هل قام او يقوم اعضاء هيئة التدريس بالقسم بكتابة دراسات قامت بتمويلها الكلية او الجامعة ؟

نعم لا

٢٦ - هل قام او يقوم اعضاء هيئة التدريس بالقسم بدراسات او ابحاث
لحساب مؤسسات اخرى خارج الجامعة ؟

لا نعم

لا نعم

لا نعم

٢٧ - هل سبق وان الف اعضاء هيئة التدريس بالقسم كتبا او كتباً في
العلوم السياسية او فروعها ؟

لا نعم

١/٢٧ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فيرجى ذكر تلك المؤلفات على النحو التالى:

المؤلف الكتاب السنه

- ١

- ٢

- ٣

- ٤

- ٥

- ٦

- ٧

- ٨

- ٩

- ١٠

٢٨ - هل ترون ان هناك امكانية لتبادل تلك المؤلفات او الابحاث بين قسمكم
واقسام العلوم السياسية الاخرى ؟

نعم لا

٢٩ - هل يحق لعضو هيئة التدريس بالقسم المشاركة في مؤتمرات علمية
دولية او اقليمية على نفقة الجامعة ؟

نعم لا

٣٠ - هل هناك شروط للاشتراك في المؤتمرات العلمية على النحو السابق ؟

نعم لا

١/٣٠ - اذا كانت الاجابة بنعم فما هي هذه الشروط ؟

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

٣١ - هل هناك حد اقصى لمرات الاشتراك في مؤتمرات بدون تقديم بحث ؟

نعم لا

٣٢ - هل تولى القسم الاشراف على مؤتمر اقيم محليا وذلك بتكليف من
الجامعة ؟

نعم لا

١/٣٢ - اذا كانت الاجابة بنعم فما هو هذا المؤتمر او المؤتمرات ؟

-
-

٣٣ - هل تولى القسم الاشراف على مؤتمر اقيم محليا بتكليف من جهة خارج الجامعة ؟

لا نعم

١/٣٣ - اذا كانت الاجابة بنعم فما هو هذا المؤتمر او المؤتمرات ؟

٣٤ - هل سبق للقسم تنظيم ندوة او حلقة دراسية او مؤتمر ؟

لا ندوة : نعم

لا حلقة دراسية : نعم

لا مؤتمر : نعم

٣٥ - هل سبق لاعضاء هيئة التدريس بالقسم او بعضهم الاشتراك في مؤتمرات ذات طابع دولي وذلك بدعوة من الجهات الرسمية في الدولة ؟

لا نعم

١/٣٥ - اذا كانت الاجابة بنعم فما هي طبيعة او نوع تلك المؤتمرات ؟

..... - ١

..... - ٢

..... - ٣

٣٦ - هل سبق ان شارك اعضاء هيئة التدريس او بعضهم باسم الدولة في مؤتمرات دولية غير تخصصية ولكنها ذات طبيعة سياسية ؟

لا نعم

٣٧ - هل ترحبون بفكرة اقامة مؤتمر علمى حول العلوم السياسية فى الجامعات العربية ؟

نعم لا

٣٨ - ماهى الدرجة (الدرجات) العلمية التى يمنحها القسم ؟

- ١ - البكالوريوس (الليسانس) .
- ٢ - الماجستير .
- ٣ - الدكتوراه .
- ٤ - اخرى (يرجى ذكرها بالتحديد) .

٣٩ - ما هو نظام الدراسة الذى يسير عليه القسم ؟

- ١ - نظام السنة الكاملة .
- ب - نظام الفصلين الدراسين .
- ج - نظام الساعات المعتمدة .
- د - نظام آخر (يرجى ذكره) .

٤٠ - كم سنة (او كم عدد الساعات) التى يجب ان يدرسها الطالب للحصول على الدرجة الجامعية الاولى (بكالوريوس او ليسانس) ؟

٤١ - كم عدد المواد التى يجب ان يدرسها الطالب للحصول على الدرجة الجامعية الاولى (بكالوريوس - ليسانس) ؟

٤٢ - اذا كان القسم يمنح درجة بعد الدرجة الجامعية الاولى ، فما هو النظام المتبع للحصول على تلك الدرجة ؟

أ - دبلوم

ب - ماجستير

ج - دكتوراه

٤٣ - متى يبدأ تخصص الطالب في قسم العلوم السياسية :

١ - منذ دخوله السنة الاولى .

٢ - بعد نجاحه الى السنة الثانية .

٣ - بعد نجاحه الى السنة الثالثة .

٤ - في السنة الرابعة .

٥ - بعد اكتسابه لعدد من الساعات المعتمدة تبلغ (ساعة) .

٤٤ - كم عدد الطلبة الذين يدرسون بالقسم الآن ؟

٤٥ - كم عدد خريجي القسم حتى العام الجامعي ٧٧/٧٨ م ؟

٤٦ - هل توجه الدولة خريجي القسم الى جهات او وظائف معينة ؟

لا

نعم

١/٤٦ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي تلك الجهات او الوظائف ؟

-
-
- - ١
..... - ٢
..... - ٣
..... - ٤

٤٧ - يرجى ذكر المواد التي يقوم القسم بتدريسها ، او يطلبها من الطالب كشرط للتخرج وذلك حسب ترتيب دراستها .

- | | |
|------------|------------|
| - ٢ | - ١ |
| - ٤ | - ٣ |
| - ٦ | - ٥ |
| - ٨ | - ٧ |
| - ١٠ | - ٩ |
| - ١٢ | - ١١ |
| - ١٤ | - ١٣ |
| - ١٦ | - ١٥ |
| - ١٨ | - ١٧ |
| - ٢٠ | - ١٩ |
| - ٢٢ | - ٢١ |
| - ٢٤ | - ٢٢ |
| - ٢٦ | - ٢٥ |
| - ٢٨ | - ٢٧ |
| - ٣٠ | - ٢٩ |
| - ٣٢ | - ٣١ |
| - ٣٤ | - ٣٣ |
| - ٣٦ | - ٣٥ |
| - ٣٨ | - ٣٧ |
| - ٤٠ | - ٣٩ |

٤٨ - ان العلوم السياسية هي علوم تثير الشك والحساسية ...

اوافق بشدة اوافق لا رأى
لا اوافق لا اوافق بشدة

٤٩ - العلوم السياسية ، كما تدرس في الجامعات العربية ، ليست فيها اصالة ثقافية ..

اوافق بشدة اوافق لا رأى
لا اوافق لا اوافق بشدة

٥٠ - هل تعتقد هناك تبعية في تدريس كثير من المفاهيم في العلوم السياسية التي تدرس في الجامعات العربية ؟

نعم لا

٥١ - هل تعتقد انه في الامكان الاعتماد على الثقافة الاسلامية في استقلالية العلوم السياسية ؟

نعم لا

٥٢ - الاستعمار الثقافي اخطر من اى نوع من انواع الاستعمار الاخرى ..

اوافق بشدة اوافق لا رأى
لا اوافق لا اوافق بشدة

٥٣ - لابد من الرجوع الى التراث الحضارى الاسلامى لوضع اطار جديد للعلوم السياسية في الجامعات العربية ..

اوافق بشدة اوافق لا رأى
لا اوافق لا اوافق بشدة

٥٤ - هل يمكن الاستغناء عن كثير من النظريات والمفاهيم الغربية او الشرقية في العلوم السياسية وفقا لتفرعاتها التالية ..

العلاقات الدولية	نعم	لا
الحكومات المقارنة	نعم	لا
الفكر السياسى (النظرية السياسية)	نعم	لا
الادارة العامة	نعم	لا

٥٥ - ان العودة الى الاصاله لا تعنى الاستغناء عن كل ما تاتى به الثقافات الاخرى او تجاهل الفكر الانسانى بصفة مطلقة ..

اوافق بشدة	اوافق	لا راى
لا اوافق	لا اوافق بشدة	

٥٦ - اية بيانات او ملاحظات اخرى ترون اضافتها ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملاحظة (١) :

فى حالة عدم كفاية الفراغ المتروك للاجابة على بعض الاسئلة يرجى استعمال ورقة اخرى ، على ان يذكر رقم السؤال الذى تتبعه الاجابة الاضافية .

الدوافع والحوافز : دراسة مقارنة

الدكتور / عبد القادر عياد عامر *

مقدمة :

مشكلة الدوافع والحوافز مشكلة لازمت النظام الرأسمالي وستلازمه مادام هناك مستغل (بكسر الفين) ومستغل ، اذ يستحوذ في هذا النظام اصحاب رأس المال وأرباب العمل على معظم الانتاج ولا ينال المنتجون الا النذر اليسير من انتاجهم . وعلى الرغم من التطورات الهائلة التي حدثت لتضييق الهوة بين ارباب العمل والمنتجين ، والتي تمثلت في تخفيض ساعات العمل وزيادة الامن لحماية المنتجين وتحسين بيئة العمل واصدار التشريعات التي تنص على حماية المنتجين ، فان كل تلك الحلول كانت حولا اصلاحية لا جذرية .

ولقد قدمت الدول الغربية مفهوم المساومة الجماعية Collective Bargaining التي فيها يقف ارباب العمل والمنتجون وجها لوجه على مائدة المفاوضات لمناقشة بعض البنود المتعلقة بمستوى الاجر وساعات وظروف العمل . ولكن في معظم الاحيان يظل المنتجون هم الطرف الضعيف بسبب حاجتهم الى العمل وبسبب قوة ارباب العمل وسيطرتهم على تسير مثل تلك المساومات . نتيجة لذلك فان العقد الناتج عن هذه العملية يكون اشبه بعقد الاذعان منه بعقد ينشأ بين طرفين متكافئين .

ويظهر المذهب الماركسي لم يتحسن وضع المنتجين فكل ما حصل هو تغيير كينونة المستغل (بكسر الفير) من رب عمل او مالك لرأس المال الى الحكومة او القطاع العام . وبقي وضع المنتج في ظل هذا النظام على ما هو عليه دون تغيير الى الافضل اذ ينتج ولاينال من انتاجه الا الشيء القليل .

ونتيجة لقصور وجهتي النظر الرأسمالية والماركسية في علاج الكثير من المشاكل التي تتحكم في العملية الانتاجية ومن ضمنها مشكلة الدوافع والحوافز طرحت افكار جديدة ضمن اطار النظرية العالمية الثالثة لايجاد حلول لمثل هذه المشاكل . وسناقش في هذه المقالة مشكلة الدوافع في النظام الرأسمالي ، والحلول التي قدمتها النظرية العالمية الثالثة في هذا المجال محاولا استنتاج بعض المؤشرات لايجاد نظام جيد للدوافع والحوافز .

(*) استاذ مساعد بقسم ادارة الاعمال ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قارون - بنغازي
دكتوراه الفلسفة في ادارة الاعمال من جامعة ولاية اوكلاهوما بأمريكا .

الدوافع والحوافز :

ان فكرة تزويد الادارة بنظرية صحيحة وشاملة لدافعية الافراد فكرة تكاد تكون شبه مستحيلة . ولكن بصورة عامة يعتقد ان زيادة مستوى دافعية الفرد يمكن ان تزيد من انتاجيته وتزيد من ولائه للمنشأة ، وترفع من روحه المعنوية وتخفف الغياب ودوران العمالة وتقلل الفاقد في العملية الانتاجية .

ان الدافعية مشتقة من كلمة دافع وتعنى انفعال او رغبة تتسلط على ارادة فرد ما وتُسبب له ان يتصرف (١ : ٤٨) .

ان هذا التعريف يؤكد ان الدافعية اداة تصرف وان الناس عادة يتصرفون لتحقيق هدف ما . ومن ثم ، فان الدافعية حافز موجه لهدف ما ، ولكونها كذلك فانها نادرا ما تنطلق من فراغ ، وان الكلمات حاجة ، طلب ، رغبة ، ومحرك كلها من حيث دلالات الالفاظ مشابهة لكلمة دافع . ان الدافعية تهتم بمسببات السلوك البشرى بدلا من كفياته او مضامينه .

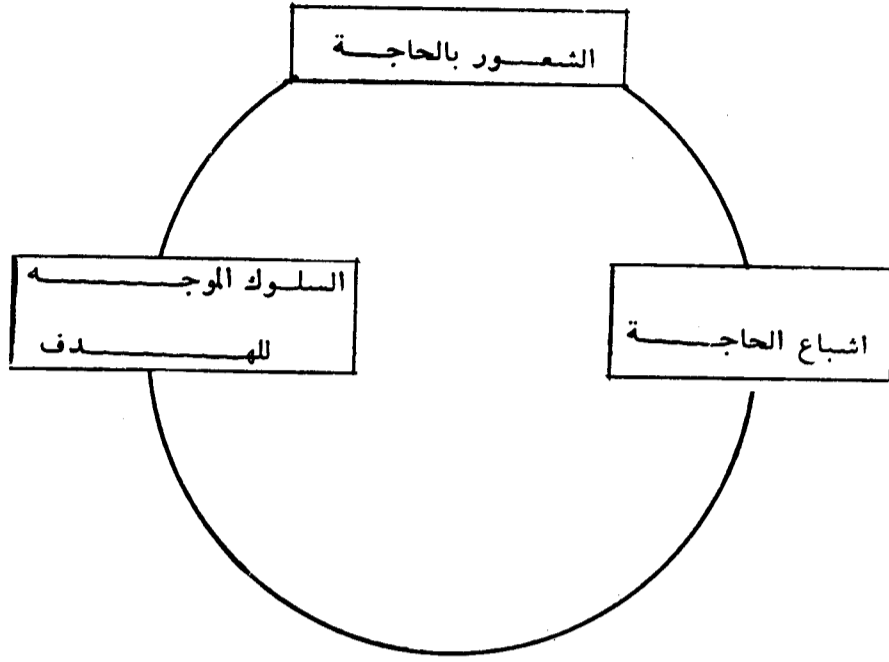
لقد اورد بيرلسون واستاينر تعريفا مشابها للدافعية كما يلي :

ان الدافعية هي كل تلك الظروف الجوانية المتصارعة التي يمكن وصفها كأمانى ورغبات ومحركات ... الخ انها حالة جوانية تتفاعل وتتحرك (٢ : ٢٣٩) .

وبصورة اكثر دقة ، فان عبارة دافعية قد اطلق عليها في معظم الاحيان لفظ متغير معترض Intervening Variable . والمتغيرات المعترضة هي العمليات الداخلية والنفسية التي لا يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة والتي تؤثر بدورها في السلوك البشرى .

ان الكثير من العلماء يعتقدون بصورة عامة ان كل تصرف له دافع وان الناس لديهم اسباب للقيام بالاشياء التي يقومون بها . بمعنى آخر ان كل السلوك البشرى مصمم لتحقيق اهداف معينة ومثل هذا السلوك الموجه للهدف يدور حول الرغبة في اشباع الحاجة .

ان الحاجة غير المشبعة هي نقطة البداية في عملية الدافعية انها خلل في شيء داخل الفرد يشعل سلسلة من الأحداث تقود لتصرف ما . ان اى حاجة غير مشبعة تسبب التوتر داخل الفرد ، وتقود الفرد لان يتورط في نوع من السلوك (باحثا عن وسيلة) لاشباع الحاجة ، ومن ثم تخفيض ذلك التوتر . ويلاحظ ان هذا النشاط موجه تجاه هدف ما والوصول الى الهدف يشبع الحاجة وعليه فان دورة الدافعية تكون قد اكتملت كما يوضح ذلك شكل رقم (١) (٣ : ١٣٠) .



شكل رقم (1) : عملية الدافعية .

قبل الانتقال الى الحلول التي قدمها النظام الراسمالي للدوافع تجدر بنا الاشارة الى كل من الحوافز والمنافع . وهما نوعان من المكافاة تعطى اضافة الى الاجر الاساسي الذي يتقاضاه المنتج ولكن ، على كل حال ، فان الحوافز والمنافع لكل منهما تأكيد مختلف عن الاجر الاساسي الذي يتقاضاه المنتج .

يعرف الحافز على انه مكافاة اضافة متصلة بالاداء . انه مكافاة اضافة تقدم لأولئك المستخدمين الذين يؤديون أعمالهم بصورة متقنة وترتبط هذه المكافاة الاضافية مباشرة بأنتاجية المنتج كلما أمكن ذلك .

اما المنفعة فانها تعرف بانها مكافاة اضافية تعطى للفرد كشرط لكونه عضوا بالمنشأة .

والفارق الجوهرى بين الحافز والمنفعة ان الافراد يتلقون المنافع طالما انهم مستخدمون للمنشأة ، بينما الحافز مرتبط مباشرة بالاداء او الانجاز ويعطى فقط للاداء الاكثر من المتوسط . اى فرد لا يؤدي عمله بصورة مرضية سوف لن يستلم مكافاة كحافز ولكن سوف يتلقى بالتقريب نفس المنفعة كأي منتج آخر امضى مع المنشأة نفس المدة وله نفس مسؤوليات الوظيفة .

مشكلة الدوافع في النظام الراسمالي :

الراسماليون يعرفون العلاج الحقيقى لحل مشكلة الدوافع ، ولكنهم بدل ان يقدموا الحل الناجع لهذه المعضلة فانهم يلقون حولها بتقديم بعض المسكنات . ان المشكل الاساسى هو ان المنتجين لا يحصلون على كل انتاجهم طبقا للقسمة العادلة لتوزيع الانتاج بين عناصره المختلفة .

ان الاسباب الرئيسية لتقاعص المنتجين تكمن في انهم محرومون من الارباح التى لولا جهودهم ما تحققت ، ولحرمانهم من ادارة المنشأة التى يعملون فيها ، ولكونهم يعملون من اجل تحقيق اهداف قد لا تمت لاهدافهم بصلة ، او لغير ذلك من الاسباب الاخرى التى تختلف فيها مصالح ارباب العمل عن المنتجين .

لقد قدم النظام الراسمالي مبدأ المشاركة فى الارباح بين ارباب العمل والمنتجين ومبدأ الادارة بواسطة اشراك المنتجين فيها ، كما قدم مبدأ الادارة بواسطة تحديد الاهداف ، واخيرا قدم مبدأ اثناء الوظيفة . وفيما يلى توضيح مبسط لما يحويه كل مبدأ .

أ - المشاركة فى الارباح : Profit-Sharing

وكما يتضح من التسمية فان المشاركة فى الارباح تعنى توزيع جزء من ارباح المنشأة على المنتجين بها . وهناك العديد من الخطط لتوزيع الارباح فمثلا فى الولايات المتحدة الامريكية قدر احد الباحثين سنة ١٩٧٥ م ان هناك اكثر من ٢٥ الف خطة لتوزيع الارباح (٤ : ٦ - ٦٧) وان هذه الخطط فى ازدياد بمعدل سريع . والنسبة المئوية التى توزع على المنتجين يتفق عليها عادة فى نهاية السنة قبل توزيع الارباح .

ان الاهداف الرئيسية للمشاركة فى الارباح هى جذب انتباه المنتجين للاهتمام بعامل الربح بصورة اكثر ، وتشجيع التعاون ونشر روح الجماعة ولاشراك المنتجين فى نجاح المنشأة .

ومع هذا ، فان صاحب او اصحاب المشروع هم الذين يقررون توزيع الارباح ويقررون النسبة التى يتم بها التوزيع كما يقررون متى يتم ذلك ، ولربما يقررون حتى الاوجه التى تصرف فيها تلك الارباح .

ب - الادارة بواسطة المشاركة : Managing Through The use of Participation

يستخدم تعبير المشاركة ليحدد العملية التى بهائسهم الافراد بأفكارهم تجاه حل المشكلات التى تؤثر فى المنشأة وفى وظائفهم . أن الافراد يمارسون درجة من التأثير فى عملية اتخاذ القرار . أن المشاركة لاتعنى مساهمة الفرد العضوية بل تشمل كذلك مساهمته الذهنية والعاطفية فى شؤون المنشأة .

أن المديرين باتباعهم مبدأ الادارة بواسطة المشاركة سواء اكان ذلك على أساس رسمى أو غير رسمى فانهم يحصلون على المساعدة من المرءوسين فى وضع الخطط واتخاذ القرارات وبذلك فانهم يتوفر لهم أكبر قدر من المعرفة والابداع ما كانت لتتوفر لهم لولا مساهمة المرءوسين فى المنشأة معهم . وتعمل عملية المشاركة على تحريك ودفء الانسان وتثير فيه دوافع التعبير عن النفس ، والانجاز ، والاستقلال ، وتأكيد الذات .

ولكن على الرغم من كل ذلك فان عملية المشاركة فى الادارة لم تستطع حل كل المشكلات التى تواجه المنتجين عند ما يكون القرار متعلقا بالامور الجوهرية للمنشأة وأهدافها وتوجهاتها اذ القول الفصل فى هذه الامور من شأن اصحابها أى اصحاب رأس المال .

ج - الادارة بواسطة تحديد الاهداف : Management By Objectives (MBO)

تعرف الادارة بواسطة تحديد الاهداف بأنها العملية التى بها يحدد الرئيس ومديرو منشأة ما مع بعضهم البعض أهدافها العامة ، ويحددون لكل فرد مناطق مسؤوليته الرئيسية على أساس النتائج المتوقعة منه ويستخدمون هذه المقاييس كمؤشرات لادارة الوحدة وتقييم مساهمة كل واحد من اعضائها .

والمهم هنا هو أن المرءوسين والرئيس يجب أن يفهموا مناطق مسؤوليات المرءوسين ، وما يعتبر مستوى مقبولا من الاداء ، وما هو ضرورى القيام به من أجل تحسين الاداء .

وهناك مؤشرات تزودنا بفهم عملي لطريقة الادارة بواسطة الاهداف وهى :

- ١ - أن يلتقى الرؤساء والمرءوسون ويناقشوا الاهداف (النتائج) للمرءوسين الذين هم مع الخط العام لاهداف المنشأة .
- ٢ - أن ينشئ الرئيس والمرءوس مع بعضهما البعض الاهداف المتوقع تحقيقها من قبل المرءوس .
- ٣ - أن يلتقى الرئيس والمرءوس مرة اخرى بعد انشاء الاهداف المبدئية ويقوما أداء المرءوس بالنسبة للاهداف .

وهنا ايضا فان الطرف الضعيف في هذه المعادلة هم المنتجون الذين عليهم في كثير من الحالات أن يقبلوا بما يمليه عليهم رؤسائهم الذين هم في الغالب اصحاب رأس المال أو المالكين لأكبر قدر من الاسهم .

د - اثراء الوظيفة : Job Enrichment

ان اثراء الوظيفة يبحث عن تحسين كل من مهمة الكفاءة والرضا البشرى بواسطة الاضافة الى وظائف الأفراد ، وبصورة خاصة ، اعطاءهم مدى أكثر للانجاز الشخصى والاعتراف بهم ، واعطاءهم عملا ذا مسؤوليات وتحديات أكثر ، وفتح فرص أكثر لهم للتقدم والنمو .

ويهتم مبدأ اثراء الوظيفة بصورة عرضية فقط ببعض المسائل كالأجر وظروف العمل وهيكل المنشأة ، والاتصالات ، والتدريب ، على الرغم من اهمية وضرورة كل هذه المسائل .

هذه بايجاز بعض المحاولات الاصلاحية التى قدمها النظام الراسمالي لراب الصدع به . فماذا قدمت النظرية العالمية الثالثة من حلول فى هذا الخصوص ؟ ذلك ما سنتكلم عنه فيما يلى :

الدوافع فى النظرية العالمية الثالثة :

لقد عالج الكثير من المهتمين بالدوافع العوامل المختلفة التى تبعث على العمل والعوامل الوقائية التى تعمل على ابقاء المنتج بالمنشأة. فقد عرض فريدريك هيرزبرج نظريته التى تعرف فى ادب الادارة بنظرية ذات العاملين للدافعية Two-Factor Theory of Motivation وقد بين ان هناك عوامل دافعة Motivators مثل الانجاز ، والاعتراف بما يقوم به المنتج،

والعمل نفسه ، والمسئولية ، وفرص الترقية والنمو . كما بين ان هناك عوامل وقائية Hygiene Factors مثل سياسة المنشأ وادارتها ، والاشراف ، والعلاقات بين الرئيس والمرئوس ، والأجر وظروف العمل (٥ : ١١٣) .

كما تعرض ابراهام مازلو للحاجات ورتبها في مدرج عرف بمدرج مازلو وقدم بورتر ولولر نموذجها للدافعية . وبين فيكتور فروم ان الناس انما يتصرفون ابتغاء تحقيق اهدافهم ولكن تصرفهم من عدمه يعتمد على اعتقادهم فيما اذا كان ذلك التصرف يقود الى تحقيق الهدف أم لا . وفي اختيارهم للمسار المؤدى للهدف فان الناس ينشئون افضليات لمختلف التصرفات اعتمادا على تنبؤهم بنتيجة كل تصرف (٦ : ١٢٨ - ١٢٩) .

ان هذه الدراسات كلها ظلت حبيسة ثقافة وبيئة واحدة تمثل وجهة نظر غربية تكاد تتشابه في معالجتها للدوافع والحاجات ولكن صدور الفصل الثانى من الكتاب الاخضر « حل المشكل الاقتصادى » اعاد الى دائرة الضوء مفاهيم مختلفة جذريا عما كان مطروحا من افكار (٧) فقدم الكتاب الاخضر مبدءا لتحرير الحاجة من التحكم ومبدءا لشركاء لا اجراء ومبدءا الادارة بواسطة اللجان الشعبية .

١ - مبدءا لتحرير الحاجات :

ان الحاجة تظل دافعا ما دامت غير مشبعة والحاجات متعددة ومتنوعة اذ كلما اشبعت حاجة برزت بعدها حاجة اخرى غير مشبعة . لذلك فان الصراع من اجل اشباع الحاجات صراع ازلى ليس من المحتمل ان ينتهى .

لقد بين الكتاب الاخضر العلاقة الوثيقة بين الحاجة والحرية فكلما كان لدى المرء حاجة غير مشبعة كلما ظل من يتحكم في هذه الحاجة متحكما في الانسان المحتاج وتحرير الانسان من الحاجة باشباع نهمه منها يتحرر سلوكه ويتصرف برشد وعقلانية دون تحكم من احد . هذا ما عبرت عنه مقولة « في الحاجة تكمن الحرية » وهكذا لا تكون للانسان المحتاج حرية ويبقى المتحكم في الحاجة متحكما في حرية المحتاج ولكن بتحرير الانسان من عبودية الحاجة يصبح الانسان انسانا .

ب - شركاء لا اجراء

قدم الكتاب الاخضر مقولة « شركاء لا اجراء » كحل نهائى للقضاء على استغلال جهود المنتجين من قبل ارباب الاعمال . وطبقا لهذه المقولة لم يعد هناك رب عمل واجير آى ليس هناك مستغل ومستغل بل اصبح الكل سواء

في ملكيتهم لادوات الانتاج وفي الناتج . كذلك طبقا للنظرية العالمية الثالثة فإنه لاوجود لعامل الربح اذ الربح كما هو معروف عبارة عن الفارق ما بين سعر بيع المنتج وتكلفته . اما في ظل مفاهيم الكتاب الاخضر فإن سعر البيع لايجب أن يتعدى التكلفة الكلية للمنتج الذي تشترك في انتاجه عوامل انتاج، هي الآلة والمادة الخام وجهد المنتج اى وسيلة انتاج ، ومواد انتاج ، ومنتج .

ان هذه النظرية تعمل على الغاء الاجر لاعلى زيادة الاجر « ان الاجراء مهما تحسنت اجورهم هم نوع من العبيد » وذلك لان رب العمل بشرائه جهسد المنتج يتحكم في مصيره ويقيد حريته بدرجة تجعل منه عبدا لرب العمل . ولهذا في معظم الاحيان يجد المنتج نفسه يقوم باشياء ما كان ليقوم بها لولا حاجته الملحة للعمل ولولا معرفته الاكيدة بأنه ان لم يقم بما طلب منه من قبل رب العمل سيكون مصيره انتهاء الخدمة والتعرض للبطالة والعوز .

في ظل النظام الرأسمالى قد يقوم المنتجون بالاضراب اى التوقف عن العمل لاعلان سخطهم عن قلة الاجر او زيادة ساعات العمل او سوء بيئة العمل . اما في ظل نظام الشركاء فانه لاضرورة للاضراب اذ ان كل المنتجين شركاء في الانتاج وشركاء في الادارة ويقوم المؤتمر المهني الذي يكونه المنتجون بوضع الاطار العام للاجراءات التنظيمية كساعات العمل وبيئة العمل وظروفه ، وتقوم اللجنة الشعبية التي يختارها المنتجون من بينهم بتنفيذ هذه الاجراءات .

ان الوصول الى مرحلة الشركاء غاية يجب ان تناضل جموع المنتجين في مشرق الارض ومغربها من اجل الوصول اليها لانه بوصولها تحل المشاكل التي يعانى منها الشرق والغرب سواء فيما يتعلق بتوزيع الانتاج او ادارة المنشآت او تحسين بيئة الانتاج .

ج - الادارة بواسطة اللجان الشعبية :

كانت المشاركة في الادارة هدفا يسعى اليه المنتجون في كل المنشآت وكانوا احيانا ينجحون في أن يكون لهم ممثل في الادارة . كما قدم مفهوم الادارة الجماعية كنوع من انواع المشاركة في الادارة . ولا زال معروفا الى اليوم دور اللجان التقليدية في المنشآت الرأسمالية اذ اللجنة عبارة عن مجموعة من الاشخاص تسند اليها مهمة من المهمات لتقديم الراى فيها لرئيس المنشأة ليستعين به ان شاء او يرفضه او يعدله . كما ان بعض اللجان قد تكون دائمة او مؤقتة للقيام بدور محدد تنتهى بعد انجازه وقد تكون اللجان رسمية اى اذا تشكلت كجزء من تنظيم هيكل المنشأة للقيام بمهام وسلطات محددة او تكون غير رسمية اى تنظم بدون تفويض محدد للسلطة. وكيفما اشير اليها ك لجنة او مجلس او فريق او مجموعة لاداء مهمة فان طبيعتها واحدة والاسباب التي تدعو الى تكوينها واحدة .

- تشكل اللجان لعدة أسباب نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :
- ١ - تكون اللجان لتمثيل المجموعات المختلفة . وهذا ناتج عن وجود مجموعات غير متجانسة ومصالح متباينة تهدف كل مجموعة لتحقيقها .
 - ٢ - وتكون اللجان لتنسيق الخطط والسياسات ولتنقل المعلومات الى مختلف الجهات التي يمثلها المشتركون في اللجنة .
 - ٣ - وتكون اللجان لتجميع السلطة او توحيدها اذ قد يحتاج اتخاذ القرار لكثر من شخص يتمتع كل منهم بسلطة ضرورية لاتخاذ ذلك القرار .
 - ٤ - وتكون اللجان لدفع المشتركين عن طريق مشاركتهم في نقاش بعض الامور المتعلقة بالمنشأة .
 - ٥ - وتكون اللجان لتجنب اتخاذ قرار معين . اذ كثيرا ما يود الرئيس عدم اتخاذ قرار معين ولكن لا يجد الشجاعة الكافية لرفضه فيشكل له لجنة بغرض تجميع الموضوع بل وقتله احيانا .
- ولكن بعد صدور الكتاب الاخضر وظهور مقولة « اللجان في كل مكان » تغير الدور التقليدي للجان واصبحت جادة وفعالة في الادارة فحلت اللجنة محل المدير ومحل مجلس الادارة واصبحت تقوم بالوظائف المختلفة التي كان يقوم بها المدير واصبحت اداة تنفيذية تملك السلطة لاتخاذ القرار ايا كان نوعه . انه في ظل مفهوم اللجان في كل مكان لم تعد اللجنة مجموعة استشارية قد يؤخذ بما تقدمه من آراء ام لا بل انها أصبحت اداة تنفيذية يقع على عاتقها عبء تسيير دفة الامور في المنشأة ابتداء من تحديد اهدافها وغاياتها الى اقل القرارات فيها .
- ان اللجنة في ظل هذه المفاهيم تشكل من كل المنتجين بالمنشأة وليست فقط من مجموعة يختارها مجلس او هيئة او شخص من اصحاب المنشأة كما هو الحال في الانظمة الاخرى .
- وتختلف اللجان في مفهومها الجديد عن الادارة الجماعية التي كثيرا ما نسمع عنها في بعض المنشأة . ان الادارة الجماعية وقف على فئة معينة ومحددة وهي فئة المديرين اذ لا يشترك فيها الا من هو مدير ولكن اللجان في مفهومها الجديد تتكون من مجموعة من الاشخاص القادرين والمتزمين من بين مجموعة الشركاء بالمنشأة بغض النظر عن وظيفة اى منهم . ويتم اختيار هؤلاء من قبل زملائهم المنتجين بالمنشأة بمنتهى الحرية والديمقراطية ولاجل معين .
- كما ان اللجان بوضعها الجديد تعمل من اجل تحقيق هدف وضعتة بنفسها او شاركت في وضعه اذ في بعض الاحيان يحدد المجتمع عن طريق مؤتمراته الشعبية بعض الاهداف التي يجب على اللجان الشعبية تنفيذها . وفي هذه الحالة تشارك اللجان في تحديد الاهداف عن طريق مشاركة اعضائها في المؤتمرات الشعبية .

وخلص القول ان ما كان يطمح اليه بعض المنتجين في المجتمعات الاخرى من مشاركة في الادارة اصبح في الجماهيرية واقعا ملموسا اذ يقوم المنتجون بادارة منشأتهم بالكامل واصبحوا شركاء في الانتاج لا اجراء وشركاء في الادارة لامثليين او محكومين بادارة غيرهم .

مؤشرات لايجاد نظام جيد للدوافع والحوافز :

لقد تم حل مشكلة الدوافع في ظل مفاهيم النظرية العالمية الثالثة وذلك بتطبيق مبدأ تحرير الحاجات من سيطرة ارباب العمل والغاء الاجر واحلال مبدأ الشركاء لا الاجراء واحلال اللجان الشعبية في الادارة محل المديرين او مجلس الادارة .

ان اشباع حاجات الفرد وتحريره من عبودية الاجر ليصبح مالكا لانتاجه وافساح المجال امامه ليشارك في ادارة منشأته قلب المفاهيم المتعارف عليها رأسا على عقب وحل مشكل الدوافع الذي عجز الشرق والغرب عن حله حلا جذريا .

هذا فيما يتعلق بالدوافع ، اما فيما يتعلق بالحوافز فانها ستوجد بسبب وجود قطاعات خدمية . Service Sectors . لا تقدم انتاجا ماديا يمكن تقديره بثمن نقدي . ثم ان وجود الحوافز ضروري بين المنتجين الشركاء فيما بينهم البعض البعض حيث انهم سيختلفون حتما فيما يقدمونه من جهد وفيما يظهرونه من حماس لاتمام العملية الانتاجية التي يوزع انتاجها على عناصر الانتاج التي من ضمنها المنتجون لكل ذلك فان الضرورة تدعو لوجود نظام جيد للحوافز .

وفيما يلي بعض الشروط او المؤشرات التي يفترض ان تراعى :

- 1 - أن تربط أنظمة الحوافز قدر المستطاع بالأداء وأن تكون هناك صلة مباشرة بين ما يبذله المنتج من جهد وما يناله من ثواب ، وان يعتقد جميع المنتجين بأن أنظمة الحوافز عادلة ومرغوبة .

- 2 - ان تعد خطط الدوافع لظهور الاختلافات الفردية . وان الاعتراف بأز الانسان كائن معقد يتطلب وجود تشكيلة من أنظمة الحوافز لتستقطب المنتجين كأفراد او جماعات بالمنشأة لان لكل فرد نوع من الحوافز يستهويه .

- 3 - ان تنسجم خطط الدوافع مع مناخ المنشأة وقيودها وان تكون متفكرة مع مصادرها المالية وان يتم التشاور مع المسئولين عن النواحي المالية لمعرفة مدى ما تستطيع ان تقدمه المنشأة كحافز .

- 4 - ان يتم مراجعة خطط الدوافع بانتظام لمعرفة ما اذا كانت تعكس تقنية وظروف المنشأة .

*** خاتمة ***

تهدف هذه المقالة الى مقارنة نظام الدوافع والحوافز فى النظام الرأسمالى والنظرية العالمية الثالثة . وقد تم عرض الحلول الاصلاحية التى قدمها النظام الرأسمالى لدفع المنتجين والى المشاركة فى الارباح والمشاركة فى الادارة بواسطة تحديد الاهداف واتراء الوظيفة .

كما تم عرض الحلول الجذرية التى قدمها الكتاب الاخضر ، خاصة الفصل الثانى منه ، وهى مبدأ تحرير الحاجات والغاء الاجر وانهاء عصر ارباب الاعمال بحيث اصبح المنتجون شركاء فى المنشأة لاجراء وحلت اللجان الشعبية محل المديرين ومجالس الادارة بحيث اصبح الجميع يديرون المنشأة لتحقيق الهدف الذى انشئت من اجله .

واخيرا عرضت بعض المؤشرات لنظام جيد للحوافز لان الدوافع قد تسم علاجها بصورة جذرية بوجود « شركاء لا اجراء » « واللجان فى كل مكان » .

المراجع :

- 1 - Robert L. Mathis and John H. Jackson. *Personnel Contemporary Perspectives and Applications* (St. Paul, Minnesota : West Publishing Co., 1979).
- 2 - Bernard Perlson and Gary A. Steiner, *Human Behavior An Inventory of Scientific Findings* (New York : Harcourt, Brace and World, 1964).
- 3 - James H. Donnelly, Jr., James L. Gibson, and John M. Ivancevich, *Fundamentals of Management Functions, Behavior, Models* (Austin, Texas : Business Publications Inc., 1971).
- 4 Herbert G. Zollitsch, "Productivity, Time Study, and Incentive-Pay Plans", in *ASPA Handbook of Personnel, Vol. 2, Motivation and Commitment* (Washington, D.C. : Bureau of National Affairs 1975).
- 5 - F. Herzberg, B. Mausner, and B. Snyderman, *The Motivation To Work* (New York : John Wiley and Sons, 1959).
- 6 - Victor H. Vroom, *Work and Motivation* (New York : John Wiley & Sons, Inc., 1964).
- 7 - Muammer Al Qathafi, *The Green Book The Solution of the Economic Problem "Socialism"*, Tripoli; The Public Establishment for Publishing.
- 8 - Harold Koonts and Cyril O'Donnell, *Principles of Management An Analysis of Managerial Functions*, McGraw Book Co., Inc., 1968.

نحو سياسة عامة لتطبيق الحاسب الآلى فى الدول النامية

د . ابراهيم سعد الملىجى - قسم الاحصاء

كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة قاريونس

تسعى الدول النامية بكل اتجاهاتها السياسية واختلاف اوضاعها الاقتصادية الى استثمار مواردها المتاحة وتنميتها بحيث تشكل اساسا لتقدمها وازدهارها . ومن الوسائل التى تستخدمها الدول النامية لتنمية مواردها هى الحصول على تقنية الدول المتقدمة ...

ولقد اثار تحويل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة الى الدول النامية عدة مشاكل وتساؤلات اذ ان التقنية المستجبة عادة ما تكون مرتبطة بطسروف بيئية معينة لا تتوفر عناصرها فى الدول النامية وبالتالي تظهر اعراض عدم التوافق بين التقنية والبيئة الموجوده فى الدول النامية . كذلك مع تحويل تلك التقنية تاتى معها كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تتعرض لها الدول المتقدمة نفسها نتيجة لتطبيق تلك التقنية . وعادة ماتحتفظ الدول المتقدمة لنفسها بأحدث انواع التقنية وتصدر فقط ما اصبح قديما .

وتاتى تقنية الحاسب الآلى فى مقدمة انواع التقنية التى تسعى الدول النامية للحصول عليها ونسبة لانها تتعرض لكل المشاكل المذكورة انفا فان من راي الكاتب ان تسعى كل دولة لتحديد احتياجاتها من هذا النوع من التقنية وتضع سياسة عامة لتطبيقها بحيث تكون فعلا عوناً على التنمية وليس عبئاً عليها ، وان لا يترك تطبيق الحاسب الآلى عشوائى تقرر فيه المنظمات والمؤسسات بمفردها دون رقابه .

وهناك اقتراح بمنهج لدراسة ميدانية تؤدى الى وضع سياسة عامة لاستخدام الحاسب الآلى وتعنى الدراسة بأظهار التطبيقات التى يجب ان تشجع وتعطى اولوية مع الالمام بالتأثيرات التى قد تنتج عن تطبيق الحاسب الآلى .

٧ - كيف يحصل المراجع على « الكمبيوتر » الذي يستخدمه في عملية المراجعة؟

ورغبة مني في توضيح اهتمام الباحثين والمهنيين والمهتمين بمجال المحاسبة الى هذا الموضوع حاولت في هذه المقالة ان اجد اجسوبة للاسئلة التي سبق ذكرها . فمما لاشك فيه ان الكتابة في هذا الموضوع ستثير النقاش حول ما واجهه وما سيواجهه المراجع من مشاكل في هذه الأيام .

ان الكثير من المراجعين في العالم وخاصة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ليس لديهم المام كاف بمراجعة النظم الالكترونية وربما يرجع ذلك الى عدم وجود مواد دراسية متخصصة في هذا المجال الا حديثا .

ونأمل الى ان يؤدي ماتم من تطوير لمناهج المحاسبة في كثير من مؤسسات العالم التعليمية وفي الجماهيرية الى تقدم المعرفة في هذا المجال .

فما يجدر ملاحظته انه بدون التدريب والتعليم المستمرين في مجال « الكمبيوتر » قد لا يستطيع المراجع مستقبلا تقديم الخدمات الضرورية المطلوبة منه بل ربما تتعرض مهنة المراجعة الى انهيار .

I N D E X

	Page
INTRODUCTION	5
 * ARTICLES	
— Towards a national policy for the application of computer technology in developing countries. Dr. Ibrahim S. El-Miligi	7
— Toward an Islamic Banking Theory. Dr. Ali A. Abdussalam	10
— Auditing Electronic Data Processing (EDP) Systems. Dr. Younis H. El-Sharif	22
 * ABSTRACTS	
— New Approaches In Comparative Politics. Dr. Mohamed Zahi Mogherbi	49
— A Research Design For the Study of the State of Political Science in Arab Universities. Dr. Ali M. Shembesh	51
— Motivation and Incentives : A Comparative Study. Dr. Abdulgader A. Amer	52

MOTIVATION AND INCENTIVES
A COMPARATIVE STUDY

By

Dr. Abdulgader A. Amer

The objective of this article is to examine how the free-market system differs from the Third Universal Theory in dealing with the problem of motivation and incentives.

Some approaches to the motivation of producers in the free market system, such as profit-sharing, management through use of participation, management by objectives, and job enrichment are discussed.

The article discusses the solutions to motivation and incentives of producers as introduced in Part Two of **The Green Book : The Solution of The Economic Problem**.

Special emphasis has been placed on such ideas as :

Partners, not Wagerworkers

In Need Freedom is Latent

Committees Everywhere

Finally, guidelines for acceptable modes of motivation and incentives of producers are suggested.

**A Summary of a research design for the study of the state of
Political Science in Arab Universities**

BY :-

ALI M. SHEMBESH

This research design is meant to be step forward in preparing for a study examining the state of political studies in Arab Universities. Bearing this goal in mind, the writer has prepared a questionnaire to be sent to thirty five Arab Universities. The questionnaire was based on several hypotheses which will be tested against data obtained from the questionnaire.

The author believes that the research design is very important to this study as well as other political studies, for the design helps in clarifying concepts and stating expectations of the study. It also enables the researcher to introduce his assumptions. Moreover, the importance of the research design emerges from the fact that through it the researcher can put his strategy and minor plans for research to test before starting in earnest.

persistence, feedback, demand and support. It also examines the basic elements of Almond's Functional Approach : His definition of the political system; the different functions he attributes to the political system; His concepts and assumptions on the performance of political systems.

Throughout the study, the emphasis is on the critical evaluation of these two approaches regarding their contribution in the building of an empirical theory in comparative politics.

ABSTRACT

NEW APPROACHES IN COMPARATIVE POLITICS

By

Dr. MOHAMED ZAHI MOGHERBI *

The comparative method is one of the main methods utilized by most social scientists. It is also used in the sub-fields of political science. However, " . . . among the several fields or subdisciplines into which the discipline of political science is usually divided, comparative politics is the only one that carries a methodological instead of a substantive label. The term 'comparative politics' indicates the how but does not specify the what of the analysis. The label is somewhat misleading because both explicit methodological concern and implicit methodological awareness among students of comparative politics have generally not been very high." (1)

The objective of this study is to introduce the Arab reader, in some depth, to some of the new approaches in comparative politics which attempt to be more comparative in the real sense of the word. Two approaches (Systems Approach and the Functional Approach) are selected because of their great impact on the development of comparative politics.

This study examines the main elements of the Systems Approach as advocated by David Easton : the definition of political system; the inputs-outputs analysis; the notions of stress,

* M.A. in Political Science from Kansas State University; Ph. D. in Political Science from the University of Missouri. Currently the author is a Lecturer at the Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis, Benghazi-LIBYA

(1) AREND LIJPHART, "Comparative Politics and the Comparative Method", *American Political Science Review*, (1971) P. 682.

- Trombly, Robert N. "Auditing Through EDP Equipment," N.A.A. Bulletin (May 1961), pp. 67-72.
- Walker, W. H. "Auditing EDP," The Internal Auditor (Fall, 1962), pp. 29-42.
- Woods, Richard S. "The Development of Auditing Standards and Techniques for EDP Systems," N.A.A. Bulletin (September 1961), pp. 27-48.
- Wren, R. "Pitfalls and Benefits of Computer Auditing," Management Accounting (May 1975), pp. 164-166.

- Horwitz, Geoffrey B. "EDP Auditing : The Coming of Age," *The Journal of Accountancy* (August 1970), pp. 48-56.
- Johnson, Everett C. "The Computer as an Audit Tool," *California CPA Quarterly* (June 1974), pp. 28-33.
- Johnson, R. E. and J. T. Reene. "Practical Use of the Computer in Auditing," *The Internal Auditor* (January/February, 1969), pp. 15-21.
- Kaufman, Felix. "The Computer, the Accountant, and the Next Decade," *The Journal of Accountancy* (August 1971), pp. 33-39.
- Lamb, Edwin R. and John Nolan. "Computer Auditing in the Seventies," *Arthur Young Journal* (special issue, 1970)
- Lobel, Jerome. "Auditing in the New Systems Environment," *The Journal of Accountancy* (September 1971), pp. 63-67.
- Milko, Edward M. 'Auditing : Through the Computer or Around,' *Management Accounting* (August 1970), pp. 45-48.
- Moore, R. Michael. "Computer Auditing in the 1970's," *The Internal Auditor* (May/June 1974), pp. 36-43.
- Porter, W. Thomas. "Evaluating Internal Controls in EDP Systems," *The Journal of Accountancy* (August 1964), pp. 34-40.
- Raymond, R. H. "The Impact of EDP on Auditing," *The Internal Auditor* (January/February 1968), pp. 24-29.
- Samson, Thomas F. "Computer Auditing," *Arthur Young Journal* (special edition, 1973), pp. 26-34.
- Shonting Daniel M., and Leo D. Stone. "Audit Techniques for Electronic Systems," *The Journal of Accountancy* (October 1958), pp. 54-61.
- Toam, Arthur B. "The Auditor and EDP" *The Journal of Accountancy* (June 1960), pp. 42-46.

Stettler, Howard F. *Auditing Principles*. Second edition. New Jersey : Prentice Hall, Inc., 1961

Stettler, Howard F. *Systems Based Independent Audits*. New Jersey: Prentice Hall, Inc., 1974.

Articles :

Boni, Gregory M. "Impact of Electronic Data Processing on Auditing," *The Journal of Accountancy* (Sept., 1963), pp. 39-44.

Boutell, Wayne S. "Auditing Through the Computer," *The Journal of Accountancy* (November 1965), pp. 41-47.

Broad, Samuel J. "The Progress of Auditing," *The Journal of Accountancy* (November 1955), pp. 38-43.

Brown, Harry L. "Auditing Computer Systems," *Management Accounting* (September 1972), pp. 23-26.

Burns, David C., and James K. Loebbecke. "Internal Control Evaluation : How The Computer Can Help," *The Journal of Accountancy* (August 1975), pp. 60-70.

Davis, Gordon B. "The Auditor and the Computer," *The Journal of Accountancy* (March 1968), pp. 44-47.

Dill, Leland S., and Donald L. Adams. "Automated Auditing," *The Journal of Accountancy* (May 1964), pp. 54-59.

Farmer, Jerome. "Auditing and the Computer : A Suggested Program." *The Journal of Accountancy* (July 1970), pp. 53-56.

Francis, Frank A. "An Integrated Approach to Computer Audits' The Internal Auditor (January/February 1973), pp. 18-29.

Harrison, John P. "An Auditor's View of Data Processing," *Data Management* (September 1968), pp. 32-36.

Horne, J. M. "EDP Controls to Check Fraud," *Management Accounting* (October 1974), pp. 43-46.

BIBLIOGRAPHY

Books :

- Corcoran, A. Wayne and Donald F. Istuan. The Audit and the Punched Card : An Introduction. Columbus : The Ohio State University, 1961.
- Davis, Gordon B. Auditing and EDP. New York : The American Institute of Certified Public Accountants, 1968.
- Johnson, James T. and J. Herman Brasseaux. Readings in Auditing. Second edition. Cincinnati : Southwestern Publishing Co. , 1965.
- Jones, Gardner M. Electronics in Business. East Lansing : Michigan State University, 1958.
- Kaufman, Felix. Electronic Data Processing and Auditing. New York : The Ronald Press Co., 1961.
- Lee, Thomas A. Company Auditing : Concepts and Practices. Edinburgh : The Institute of Chartered Accountants of Scotland, 1972.
- McRae, T. W. The Impact of Computers on Accounting. New York : John Wiley and Sons Ltd. , 1964.
- Meigs, Walter B. Principles of Auditing. Third edition. Homewood, Illinois : Richard Irwin, Inc., 1964
- Palen, Jennie M. Encyclopedia of Auditing Techniques. Vol. I. New Jersey : Prentice Hall, Inc., 1966.
- Porter, W. Thomas. Auditing Electronic Systems. Belmont : Wadsworth Publishing Co., Inc., 1968.
- Porter, W. Thomas. EDP Controls and Auditing. Belmont : Wadsworth Publishing Co., Inc., 1974.
- Sharaf, Hussein A., and R. K. Mautz. The Philosophy of Auditing. American Accounting Association Monograph No. 6. 1961.

However, in order for auditors to use their judgement effectively, they should plan for a continuing training in the area of EDP. It is true when Terome Lobel indicates :

To hit a moving target, you have to aim ahead of it, and if the target is accelerating, you must aim much further ahead. In essence, this portrays the dilemma the professional auditor faces today, as a result of the increasing use of electronic computers. 35

Most auditors of today have received little formal training in electronic data processing due to the fact that few departments of accountancy in the world provide an in-depth exposure to the study of computer based systems. Hopefully, the new movement toward professional schools of accountancy will encourage the development of this area in accounting education. Without continuing training and education in the area of EDP auditors of the future will not be able to provide the required service for their clients and auditing will collapse.

35 Jerome Lobel, "Auditing in the New System Environment," *The Journal of Accountancy* (Sept. 1971), P. 63.

This means that more information than ever before is going to be stored in computers. Information will be more quickly and concurrently accessible to many users. As a result of this situation, the question today is not whether the computer will compel auditors to make changes in their audit practices, but rather how fast. This is also evidenced by the events that are occurring now in the day-to-day real world. There will be more time-sharing and on-line real time systems, more use of optical scanning, more use of television-type display units, and less hard copy source documents.

Computers are and will be used widely in auditing. Therefore, the auditors of today must have a substantial knowledge and basic understanding of EDP concepts. They should be competent to answer some of the relevant questions in this area such as : What controls are involved in an EDP system ? What impact does an EDP system have on auditing standards ? How can auditors use the computer as an audit tool ? What are the possible areas of application in auditing ? Which computer programs could be used ? What are the computers to be used ? And what are the auditing techniques to be used ?

Such questions are frequently asked by auditors when discussing the use of the computer in auditing. Accordingly, the objective of this paper was to review some facts related to the above questions. However, in answering them, auditors still need to use their own judgement. In evaluating a potential application of the computer in auditing, the cost and effectiveness of this application should be compared to usual approaches whenever possible. The cost and effectiveness criteria should also be considered in the choice of the computer to be used, the computer programs to be utilized and the computerized auditing techniques to be followed. Then, it is true that the computer is becoming a very valuable asset to auditors, but what it can't do is to replace the judgement factor in auditing. The writer believes that professional judgement of auditors cannot currently be automated and it will continue to be their most important asset in spite of the continuing developments in the area of EDP systems.

ledge of computer operations, build-in controls, administrative controls, software controls, programmed controls, and input/output controls. Furthermore, the areas of application, the computer to be used, and the programs to be used are some of the important factors which should be decided by auditors, as explained earlier in this section.

A final note is necessary before ending this section. Auditing "around the computer" may imply to some writers in the literature of auditing that the auditor can ignore the computer and work around it. This is not true because the auditor is using the computer printouts as the basis for audit tests rather than testing the computer program directly.³³ Therefore, even when using "around the computer" approach of auditing EDP systems, the auditor must still make a thorough evaluation of the organizational, administrative, and procedural controls in the EDP department.³⁴

VI. SUMMARY AND CONCLUSION

One of the great challenges facing the auditor today is the ever-increasing utilization of electronic data processing equipment in business. With the advent of highspeed, reasonable cost computers, many companies in every industry have replaced their conventional accounting systems with computerized systems. The number of computer installations has grown rapidly in many countries of the world. Furthermore, the prediction has been made that by the end of this decade most accounting and bookkeeping machines will in reality be mini-computers.

In addition to the numerical growth of computers, developments in the areas of hardware and software have added new and complex dimensions to the EDP systems. Thus, the outlook for at least the next decade seems to be a very rapid growth in computerized accounting systems.

³³ Gordon B. Davis, "The Auditor and the Computer," **Journal of Accountancy** (March 1968), PP. 46-47.

³⁴ John M. Horne, "EDP Controls to Check Fraud," **Management Accounting** (October 1974), P. 45.

assume that the end products of the system are correct and complete. 31

It could be seen that the major emphasis in this approach is upon testing internal control and procedures rather than upon the data itself. One of the important tools developed for this purpose was the test decks. A test deck is a hypothetical set of data which is run through the procedures of the EDP system and then tested for compliance. Shonting and Stone listed the steps which the auditor should take in preparing and using a test deck, as follows :

(a) Construct a group of simulated transactions using the same account numbers as are already on the computer. Include in these simulated transactions every possible situation, and some that are impossible which the computer should reject.

(b) On a work sheet prepare a solution for the simulated transactions.

(c) Request the computer center to search out this information and reproduce it on a separate tape, or if this information is already on an old tape, it may be used for the test.

(d) Ask the computer to run this set of simulated transactions and print out a report.

(e) If the answer to the simulated transactions agree with the predetermined answer on the work sheet, the auditor may conclude that the instructions for processing the data are correct. 32

In order to perform the above tasks, the auditor becomes tremendously involved with many computer problems. Auditing "through the computer" requires a fairly comprehensive know-

31 Jennie M. Palen, *Encyclopedia of Auditing Techniques* Vol. 1, P. 96.

32 Daniel M. Shonting and Leo D. Stone, "Audit Techniques for Electronic Systems," *Journal of Accountancy* (October 1958), P. 59.

This approach is based on the assumption that if the source data or system input can be proven correct and if the results of the system accurately reflect these source data, then the output must be correct and the manner in which the system processed the data is of little consequence. 29

Auditors have been using the "around the computer" approach because of its simplicity, and the minimum EDP technical knowledge requirement. Thus, perhaps the auditors with little understanding and actual fear of the computer have contributed to the widespread use of this method. 30

Although the "around the computer" approach has the above advantages, there are several problems which should be taken into consideration. The actual disappearance of the audit trail may make the tracing of the data through the system difficult. Another disadvantage is that if the client's system has a large number of items which are widely varied, it might make sampling procedures very costly and time consuming. A final important point is that the same results can often be obtained faster and more accurately through the use of computers.

B. Auditing "Through the Computer": With the advent of advanced EDP systems, specifically the real-time systems, a continuous emphasis has been placed on the use of the computer in conducting the audit. This approach is known as the "through the computer" method or auditing with the computer. Jennie M. Palen in his Encyclopedia of Auditing Techniques points out the logic behind the "through the computer" approach as follows :

Essentially, the reasoning is that : 1) if the original data are correct and complete, and 2) if the processing system is correct and complete, then 3) we can

29 Edward M. Milko, "Auditing : Through the Computer or Around ?" *Management Accounting* (August 1970), P. 45.

30 W. Thomas Porter, "Evaluating Internal Controls in EDP Systems," *The Journal of Accountancy* (August 1964), P. 35.

After identifying a potential computer application, the auditor must determine whether a special-purpose computer program is required or an existing generalized program can be used. When a generalized audit program is not suitable for a specific audit situation, very often a specialized program can be substituted. A specialized program is one that is tailored to the needs of a specific audit situation. These programs could be written by the auditor himself or by any other programmers. The auditor has to make his judgement in deciding which way should be followed. However, in both ways, the specific audit application must have sufficient value and importance to the auditor to warrant the time and effort for developing, testing, and reviewing special audit programs. 28

3. Computer to be Used

There are three alternatives available for the choice of auditors. The computer to be used might be a client's computer, a service office's computer, or the auditor's own computer. In any choice the auditor should make his decision based on cost, volume of data, compatibility of computers, and convenience for all parties involved.

4. The Two Fundamental EDP Auditing Techniques

There are two fundamental techniques available to the auditor for the audit of EDP systems. These techniques are the "around-the-computer" technique and the "through-the-computer" technique.

A. Auditing "Around-the-Computer" : Early attempts to audit EDP systems employed the "around the computer" approach. This approach involves a direct verification of output from source documents without considering the changes that the data undergoes while being processed. The primary assumption of the "around the computer" approach is that if the input and output are verified to be correct then the intermediate processing must also be correct. This assumption is emphasized by Edward M. Milko as follows :

28 Howard J. Doherty and Jim L. Sorensen, *op. cit.*, P. 26.

primary consideration in evaluating a potential application should be the cost and effectiveness of the computer application as compared to usual approaches. Other considerations might be the availability of computer programs, the availability of data in computerized form, the availability of computer time, and the training requirements.

The computer can be used to help auditors in performing routine clerical functions, and in applying more effective auditing techniques that sometimes are not practical manually. In the area of receivables, the computer could be used to select accounts receivable for confirmations, prepare confirmation requests, test the summarized receivables aging, and analyze any other features of accounts receivable. In the area of liabilities, the computer could be used to analyze accounts payable and to make any present value calculations. Other potential applications are statistical sampling, depreciation calculations, inventory analysis, earning per share calculations, and finding income/expense relationships using statistical methods such as regression analysis. 26

2. Computer Programs for Audit Use

Audit programs are generally classified into preprogrammed generalized packages and specially written programs. A generalized computer audit program is a pre-written program designed to automate part of the audit by providing a selection of appropriate routines which can be readily adopted by the auditor to the requirements of a given situation. 27 Generalized audit programs are available for many types of audit applications. They are written by many accounting firms and other software institutions. Examples of such generalized systems are Auditape, Auditpack, Auditronic-16, Audassist, Audittru, and Audex. In spite of their high costs, there seems to be much potential here for the future.

26 Howard J. Doherty and Jim L. Sorensen, "Use of the Computer in Auditing," *Arthur Young Journal* (Special edition, 1970), PP. 23-27.

27 Geoffrey B. Horwitz, "EDP Auditing: The Coming of Age," *The Journal of Accountancy* (August 1970), P. 53.

fect this area of auditing substantially since the auditor cannot use EDP equipment to determine the accounting principles followed by his client. Furthermore, it does not appear that EDP can be generally utilized in determining the consistent application of these accounting principles. Therefore, the auditor must use his judgement concerning consistent applicability and effectiveness of accounting principles used by his client. 24

V. USING THE COMPUTER IN AUDITING

Computers have been used widely by auditors during the past two decades. Nevertheless, the impact that computers have had on the audit process depends to a great extent on the level of complexity of the computer data processing systems used by their clients.

Gordon B. Davis emphasizes this fact as follows :

The auditor should be capable of using the computer for audit tests when its use is advisable, just as he should be capable of testing without the computer when its use is not advisable. Generally, it is not necessary or economical to use the computer to test simple data processing systems or to test files with a small number of records. Audit tests of advanced systems or of files with large numbers of machine-readable records are more likely to require the use of the computer. 25

When using computers in auditing, some questions have to be answered by the auditor. These questions are : What are the possible areas of application ? Which computer programs can be used ? What are the computers to be used ? And what are the EDP auditing techniques to be used ? It is the purpose of this section to answer the above questions.

1. Areas of Application

The auditor should identify the potential applications for computer use in auditing. It should be kept in mind that the

24 W. Thomas Porter, *op. cit.*, PP. 44-46.

25 Gordon B. Davis, "The Auditor and the Computer," *The Journal of Accountancy* (March 1969), P. 47.

portant change is the elimination of certain historical records in EDP systems. Felix Kaufman stresses this fact as follows :

The journal is not a part of the mainstream of processing nor is it a natural by-product of processing. It takes some specific action at a recognized cost to create transaction listings. In addition, as exception methods of reporting are employed, the journal diminishes in importance as a document for reporting purposes. Historical information in machine languages "ledgers" is really excess baggage which imposes an otherwise unnecessary cost increment on the system in two ways. The overall storage requirement of the system may be greater, both as to the files themselves and also in the effect on the size of high-speed storage, and the system must to some extent handle the historical information which does not require processing, along with the data that are wanted at any particular moment. 23

When the client's accounting system is computerized, the auditor will find that his working papers will contain many new items, such as flow charts, logic diagrams, and other EDP related materials and documentations. These items will form a part of the auditor's evidential matter in a computer systems environment. An additional evidential matter is obtained from internal control questionnaires and different tests designed to cover the peculiarities of these systems. Therefore, the auditor must develop his knowledge of EDP to the point where he can study and understand the client's accounting system, and design audit procedures for obtaining competent evidential matter in an EDP environment.

3. Reporting Standards

Reporting standards govern the preparation of the auditor's report and are mainly related to the application of accounting principles on a consistent basis. It seems that EDP did not af-

23 Felix Kaufman, **Electronic Data Processing and Auditing** (New York : The Ronald Press Co., 1961), PP. 150-151.

vision by an individual who has a sound understanding of basic EDP concepts, errors in judgement caused by inexperienced staff personnel might not be identified and corrected. 21

Study and evaluation of the existing internal controls, the second field work standard, presents the most important illustration of the need for the auditor to develop new skills in order to perform examination in the computer environment.

The best starting point in the evaluation of internal control is to review documentation, then observe data processing activities and question the people who perform the activities. Such a review is necessary to determine the existence of an accounting system, and to evaluate controls for promoting adherence to company policies and for achieving operational efficiencies. 22

Attention must be paid to the controls which exist or which do not exist within the computer system and in the EDP operating department. The auditor should have a basic understanding of many controls in an EDP environment. These controls are organizational controls, input controls, hardware controls, software controls, programmed controls, and output controls. A basic discussion concerning the nature of these controls was conducted in the previous section of this paper.

Sufficient competent evidential matter, the third field work standard, is to be obtained through inspections, observations, inquiries, and confirmations to support the basis for the auditor's opinion. During the examination of noncomputerized systems the auditor generates and obtains considerable evidential matter from paper records. However, paper evidence has been affected by EDP systems. Developments in data collection equipment, communication facilities, and random-access devices have enabled many companies to eliminate source documents ordinarily used in manual or mechanized systems. An additional im-

21 Thomas F. Samson, *op. cit.*, P. 28.

22 W. Thomas Porter, *op. cit.*, PP. 48-49.

able to identify potential weaknesses in a computer based accounting system. 19

The second general standard implies that in all matters related to the assignment, an independence in mental attitude is to be maintained by the auditor or auditors. This standard presupposes the auditor is capable of making his own judgement. He cannot rely on the judgement of other specialists nor can he rely upon the explanations received from a client's own EDP staff. An examination requires competence in computer auditing techniques. Therefore, the auditor should be competent in the EDP area in order to maintain his independence.

The third general standard implies that due professional care is to be exercised in the performance of the examination and the preparation of the auditing report. In order to exercise this professional care, a critical review at every level of audit supervision of the work done and the judgements made by those working on the examination is required. Therefore, the third general standard requires the auditor to have the necessary knowledge and skills to use procedures specifically designed for the examination of computer-based accounting systems. 20

2. Field Work Standards

The first field work standard requires adequate planning of an audit engagement and careful consideration of timing problems. Sometimes this will lead the auditor to test the system throughout the year to satisfy himself that the EDP system is functioning correctly. It is also desirable for an evaluation and review of controls outside the computer area to be performed first to permit an assessment of the impact of the computer system on the remainder of the examination.

Adequate supervision also requires that each supervisor be skilled in reviewing the procedures employed by his assistance in examining the computerized systems. Without such super-

19 Thomas F. Samson, "Computer Auditing," *Arthur Young Journal* (Special edition, 1973), P. 27.

20 Edwin M. Lamb and John R. Nolan, op. cit., P. 6.

of electronic data processing. Therefore, a brief re-examination of auditing standards in an EDP environment will help place the problems of auditing a computerized system in perspective.

1. General Standards

The first general standard implies that the examination is to be performed by a person or persons having adequate technical training and proficiency as an auditor.

In the EDP environment, the first general standard clearly requires that the auditor be trained in examining computer-based accounting systems. The use of such systems-not only through in-house computer facilities but also through EDP service bureaus-has become so prevalent that no auditor today can ignore the need for special training in the EDP area. 18

The auditor must understand what computers can do and how data are processed in EDP systems. He must be knowledgeable about the nature of all equipment involved as well as its operation. Some electronic computers are so complex that they need specialized training to operate them. However, the auditor does not need to be a machine operator and therefore a knowledge to operate those machines is not required.

The auditor must know how to test computerized systems and how to use the computer in order to achieve compliance with generally accepted auditing standards. Also, he should have a degree of knowledge concerning the computer languages and types of documentation employed. Preparation of system flow charts, standard data sheets, and coded machine instructions should be understandable.

In summary, a basic knowledge of EDP is an essential element in achieving compliance with the first general auditing standard. Therefore, if the auditor does not have at least a basic understanding of EDP concepts, it is likely that he will be un-

18 Edwin M. Lamb and John R. Nolan, "Computer Auditing in the Seventies," *Arthur Young Journal* (Special issue, 1970), P. 5.

to determine that the processed data does not include any unauthorized alteration by the machine operators, and that data are correct and reasonable. Examples of output controls are control totals, prenumbering, and sampling.

In summary, the auditor must have a basic understanding concerning the nature of input, processing, and output controls. He should also be familiar with the controls which exist within the computer system and in the EDP department. These controls have greater implications for the auditor. A knowledge of these controls and their interrelationships is necessary to evaluate their impact on auditing procedures in an EDP environment.

IV. THE IMPACT OF EDP ON AUDITING STANDARDS

Many articles and books in auditing literature suggest that a suitable framework for analysis in the area of EDP auditing would include the concepts, standards, procedures, and techniques that are accepted or used by the auditor. But it is obvious that auditing concepts and objectives could not be eliminated in studying the subject of EDP auditing. Woods stresses that as follows :

I think it is obvious that the objectives of auditing thus defined will not change with the advent of computers or any other form of mechanization. Regardless of what means are used to process business transactions, the auditor's responsibility with respect to the basic objectives will remain the same. He must satisfy himself that the transactions are legitimate, that they have been coded and recorded correctly and that the accounts have been summarized into financial statements in accordance with sound and generally accepted principles of accounting. 17

The auditing standards are general guides to procedures, and the procedures of auditing are affected by the introduction

17 Richard S. Woods, "The Development of Auditing Standards and Techniques for EDP Systems," *N.A.A. Bulletin* (Sept. 1961), P. 28.

assure that data are neither lost nor changed in the course of internal transfers from one computer element or program to another. 15 Examples of those controls are parity check, dual gap heads, diagnostic routines, and dual circuitry.

4. Software Controls

Software controls are controls related to the area of programming. Computer programming means more than writing the computer program. It is the preparation of flow charts, program listings, and computer operating instructions. 16 These elements should be kept in appropriate files and effectively documented. Examples of these documents are program run books, a console run book, and programming manual.

The auditor must have a basic knowledge concerning software controls. His understanding about the nature of program documentation will help him in the evaluation of the effectiveness of internal control.

5. Programmed Controls

Programmed controls are those which are coded into the machine operating programs. Such controls may constitute entirely separate programs or they may be integral parts of specific programs.

These controls usually are used for proofreading, comparing, counting, or any other purpose. Examples of the programmed controls are record counts, hash totals, limit checks, sequence checks, and control totals. In an EDP environment, auditors must understand and evaluate these controls in order to determine their bearing on audit procedures.

6. Output Controls

Output controls are used as the final check on the accuracy of the generated information. The objective of these controls is

15 Jennie M. Palen, *Encyclopedia of Auditing Techniques*, Vol. 1 (New Jersey : Prentice Hall, Inc., 1966), P. 84.

16 W. Thomas Porter, *op. cit.*, P. 27.

As far as the organizational structure is concerned, the EDP department should be functionally independent in its relationship to other operating departments. Therefore, the EDP department would retain its service nature to all other functions within the organization and prevent domination of the equipment by any one user. 13

Also effective organizational control requires an organizational separation between the system's programming function, the computer operating function, and the EDP library function. This separation insures that no single individual is responsible for the complete processing of any transaction through the computer system.

2. Input Controls

A computer is accurate in its operation, but results obtained can only be as accurate as the data fed into the system. If an error is introduced anywhere between the origin of the transaction and its input into the computer, the error may easily pass through the entire system undetected. Therefore, the control techniques used to reduce their possibility become extremely important.

There are three distinct problem areas associated with error elimination in the input function. It is necessary to insure that original data is properly translated into machine language, that all transactions which took place are included, and that data are processed only once.

Many input controls might be used to insure the above requirements. A pre-audit of the source documents, key verification of punched cards, batch and control totals, and machine listings are some of the input controls in an EDP system. 14

3. Hardware Controls

These are the controls built into the computer system by manufacturers. The primary purpose of hardware controls is to

13 Ibid., P. 44.

14 W. Thomas Porter, *op. cit.*, P. 17.

control. Any auditor begins his work by evaluating the system of internal control regardless of the kind of accounting system used by his client. In manual and mechanized systems, internal control is achieved substantially by a division of duties among employees so that no one person has complete responsibility over a transaction and the work of one person is verified by the work of another.

In an EDP environment, the work formerly divided among many people is performed by the computer. Therefore, the auditor's study of internal control becomes a study of the controls built into the computer, the controls contained in computer programs, and the controls related to the computer center. The idea here is that the main considerations are whether the system procedures are adequate to accomplish the objectives of the system and whether those controls are sufficient to provide reliable data and prevent system manipulation. 11

In order to judge whether the controls in an EDP environment are sufficient or not, the auditor should have a basic understanding about the nature of these controls. Therefore, this section will provide a basic and summarized discussion for each of the important controls in an EDP system.

1. Organizational Controls

The centralization of data processing activities and concentration of data processing functions in most EDP systems emphasize the importance of proper control of the data processing center. John M. Horne points out two areas of control as follows

Organizational controls fall into two areas: the placement of the EDP function within the organization and the division of duties within the EDP group. 12

11 W. F. Lewis, "Auditing On-line Computer Systems," *The Journal of Accountancy* (October 1971), P. 50.

12 John M. Horne, "EDP Controls to Check Fraud," *Management Accounting* (October 1974), P. 44.

processing speeds of today's computer. ⁹ Other characteristics of this generation include: multi-programming, real-time, continuous processing, and interrupt capabilities.

According to Lobel, we are now on the verge of the fourth generation of computer systems of what might be called the new system environment. ¹⁰ These advanced systems will probably include such things as graceful degradation (no loss of data as a result of computer power failure), advanced memory systems, and common or shared data banks and networks.

This means that more information than ever before is going to be stored in computers. Information will be more quickly and concurrently accessible to users everywhere. Also, information will be shared to a greater degree than ever thought possible before. Accordingly, auditors must now line up their sights on the training that will be needed and the techniques that have to be developed if auditing dilemmas are not to be encountered. Auditors of today should have a substantial knowledge and basic understanding of EDP concepts. This knowledge is very important for solving many of the auditing problems in an EDP environment. The following questions should be considered in order for auditors to gain the required knowledge:

- a. What controls are involved in an EDP system?
- b. What impact does an EDP system have on auditing standards?
- c. What are the possible approaches for using the computer in auditing?
- d. What are the important decisions related to the application of computers in the area of auditing?

Therefore, the following sections of this paper will be devoted to answer the above questions.

III. CONTROLS IN AN EDP SYSTEM

One of the areas in which the auditor's professional judgment is important is in the review and evaluation of internal

⁹ Ibid., P. 64

¹⁰ Ibid.

doubt to be far more accurate than either people or any other machines in performing mechanical operations with data. As will be discussed later, this accuracy results from both build-in checks and checks that are programmed when using the computer. Another significant matter which contributes to this accuracy is the concentration attribute in an EDP system. Porter states this fact as follows :

Electronic data processing enables a concentration of many processing steps into one department, thus eliminating the traditional internal control made available by the separation of duties in the recording process. 7

3. The New System Environment

Auditors have become increasingly involved in electronic data processing since the first generation computer was introduced in the mid-1940's. Now they must learn to handle the complex auditing problems of the third-generation as well as the rapidly approaching fourth-generation systems.

Lobel Jerome has recognized that the new systems environment has grown out of four generations of computer technology. The first generation of computers was introduced in 1946. They used vacuum tubes and were capable of handling a "stored program." The emphasis in these early computers was on computing ability rather than on input-output capabilities. 8

In 1958, with the advent of transistors, the second generation of computers surfaced. They were faster and included a greater range of input-output devices.

The third, or present, generation of computer systems is characterized by integrated circuitry which makes use of very small silicon chips. These chips serve basically the same function as vacuum tubes and transistors in previous generations. Integrated circuitry has increased substantially the internal

7 W. Thomas, *op. cit.*, P. 5.

8 Jerome Lobel, "Auditing in the New Systems Environment," *The Journal of Accountancy* (Sept. 1971), P. 63.

1. An electronic data processor (the central processing units) .
2. Associated peripheral equipment, such as data preparation, input, and output devices. This central element performs arithmetic, logic, storage of data during processing, and control.
3. Procedures that tell what data are needed and when, where they are obtained, and how they are used.
4. Instruction routines for the processor.
5. Personnel to operate and maintain equipment, analyze and set up procedures, prepare instructions, provide input data, utilize reports, review results, and supervise the entire operation. 5

A. The changed Nature of Audit Trail.

The first attribute that an auditor faces is the changed nature of the audit trail which is summarized from general ledger accounts. The auditor will find that many accounting steps have been processed and stored on magnetic tapes or discs through the computer system. 6 Therefore, auditors should seek their computer print-outs of information in order to prepare their own listings. Converting such information to readable form requires a separate and costly action and should be conducted carefully.

B. The Power and Accuracy of the Computer.

The next attribute which should impress and concern auditors is the power and accuracy of the computer as one of the main components of any EDP system. The computer has phenomenal ability to answer many inquiries concerning the status of any information which is in its memory in a relatively short time. Furthermore, the computer has been proven without any

5 W. Thomas Porter, **Auditing Electronic Systems** (Belmont : Wadsworth Publishing Co., 1966), P. 1.

6 Gordon B. Davis, **Auditing and EDP** (New York : AICPA, 1968), PP. 117-130.

1. A general review of the accounts and records, and a comparison of the figures shown on the statements with the sources from which they are drawn.
2. A review of the system of internal control, and of the accounting principles regularly followed by the client as well as a consideration of any departure from these principles.
3. Independent sampling, through inspections, correspondence, or other means of the existence and values of assets.
4. Application of various audit tests to determine as far as reasonably possible that all liabilities are reflected in the balance sheet in actual or approximate amounts, and are appropriately stated.
5. Analysis, tests, and overall review of the income and expense accounts.
6. Test procedures designed to determine the authenticity and general reliability of the financial statements prepared from the accounts, including adequacy of headings, notes, and other important matters. 4

Both, the above auditing tasks and auditing standards are influenced by the introduction of electronic data processing systems in business. Therefore, auditors should have a basic understanding about EDP attributes which have a major impact upon their work.

2. EDP Attributes

An EDP system usually consists of a computer and related personnel and equipment for getting information into and out of the computer. An EDP system is not just a computer as is many times thought. Porter states that an EDP system consists of the following elements :

⁴ Mary E. Murphy, *Advanced Public Accounting Practice* (Homewood, Illinois : Richard D. Irwin, Inc., 1966), P.36.

II. THE NATURE OF AUDITING FUNCTION AND THE EDP ATTRIBUTES

The purpose of this section is to provide insight into the function of auditing and the EDP attributes. This insight is considered to be necessary background in order to see the impact of the computer on auditing which will be discussed in the next sections of this paper.

1. The Nature of Auditing Function

The services performed by CPAs in these days include those which are substantially of an auditing nature, those which involve principally accounting work, those pertaining to income taxes, and others. However, the financial examination type of audit is the most widely recognized service performed by CPAs.

The objective of this ordinary examination of financial statements by the independent auditor is the expression of an opinion on the fairness with which they present financial position and results of operations. ³ The auditor conducts his examination in accordance with generally accepted auditing standards. General standards, standards of field work, and standards of reporting should be considered carefully in conducting an independent audit. These standards require that a report be submitted, either expressing or disclaiming an opinion on whether or not the financial statements are presented in conformity with generally accepted accounting principles applied on a consistent basis from period to period.

In general, a financial examination involves the following tasks :

³ Committee on Auditing Procedures, Auditing Standards and Procedures : Statement on Auditing Procedures No. 33 (New York : AICPA, 1963), P. 9.

cessed and preserved. It has meant change in the way we, as accountants, undertake to control, review, and audit that information. The methodology we choose will have an important bearing on our future ability to fulfill our responsibilities to our clients and to the interesting public. 1

Also, Lamb and Nolan have recognized the impact that the use of computers will have upon auditing concepts and procedures, as follows :

In the decade since the computer began to be widely used for business data processing, we have steadily progressed from the use of auditing procedures which, in effect, ignored computer systems entirely to the full application of computer-oriented procedures. The present computer environment requires us to develop and use new techniques to permit: (1) compliance with generally accepted auditing standards and (2) the performance of more efficient examinations. 2

In summary, the challenge of new computer systems to auditors can be defined in a way that the auditor should not "audit around" computers but should use the computer to improve and expand his auditing skills. In order to accomplish this objective, auditors should have an understanding of electronic data processing activities and concepts. Also, familiarity with the types of controls in electronic systems is important for the auditor's evaluation of internal control and for the use of computers in auditing. Therefore, the purpose of this paper will be to discuss the nature of the EDP systems in order to evaluate their impact on auditing standards and procedures. Furthermore, using the computer as an audit tool and some of the challenges in this area will be examined.

1 Jerome Farmer, "Auditing and the Computer: A Suggested Program," *The Journal of Accountancy* (July 1970), P. 53.

2 Edwin H. Lamb and John Nolan, "Computer Auditing in the Seventies," *Arthur Young Journal* (Special issue, 1970), P. 5.

**AUDITING ELECTRONIC DATA
PROCESSING (EDP) SYSTEMS**

by

Dr. Younis H. El - Sharif *

I. INTRODUCTION

Throughout history, the total structure of society and the practice of accounting have run in the same direction. Many factors : economical, sociological, legal, and technological have influenced the development of public accounting practices.

Technology is one of the most important factors that influence the public accounting practices in this country. Although technology already exists for revolutionizing the information collection, which is the heart of the accounting function, the very speed of technological change is increasing at a geometric rate of growth. As a result, most data processing systems of today cover all activities of the business and they are integrated into one computerized system. Manual accounting systems have become as obsolete in these days as single-entry bookkeeping, and even the smallest business organization uses some kind of automated procedures in its accounting work.

Therefore, one of the great challenges facing the auditor today is the everincreasing utilization of electronic data processing equipment. Farmer stresses that :

The challenge of the computer has meant more than a change in the way business information is pro-

* Assistant Professor, University of Garyounis, Benghazi., Ph.D. in Accounting from the University of Missouri-Columbia : U.S.A.

* The author wishes to express his appreciation to Dr. Rick Elam of the University of Missouri-Columbia for his comments on earlier draft of this article.

termediary a "Riba" - free banking system becomes attainable.⁵ The bank would obtain some specified amount as service charges in return for managing deposits and providing other banking services, for that is permissible under Islamic principles. The depositors can, if they wish, use their funds as part of a mutual partnership between the bank and its clients. Hence instead of receiving interest on deposits they will share in profits. The bank, on the other hand, can be as a full partner to both depositors and borrowers. The depositors would share in profits according to the size and duration of their deposits. The bank would, in turn, share profits with borrowers according to an agreed amount or percentage. Thus the conflict between Islamic and non-Islamic practice can be resolved.

This is the general conceptual framework of an Islamic banking firm. A rigorous treatment of this framework (in the form of amathematical model) will have to be dealt with in a separate paper.

CONCLUSION

Since the banking system, as it is practiced, is an institution alien to Islamic culture it should be adjusted to conform to Islamic principles and not the other way around. Using Islamic concepts in compensation, exchange and partnership would reconcile the difference between what is practiced and what an Islamic banking system should be.

⁵ For a detailed treatment of the issues discussed in this section, the reader is referred to the work of Dr. Sami H. Hammoud, *Tatweer Al-A'maal Almasrafia Bima Yattafiqu Wa Al-Shariah Al-Islamia* (Cairo, Egypt: Dar Al-Turath 1976). (in Arabic)

rate, cannot explain how a banking firm could operate in an Islamic environment. The next section gives some direction toward this alternative.

III. Banking Operations In An Islamic Context

The banking practice is looked upon from somewhat different perspective in Islam. No interest should be paid either on loans or deposits. How then could deposits be attracted to the banking system? And how could banks be adequately compensated for providing loans and other services? No adequate answer can be provided without redefining the banking operations in an Islamic context.

According to the Islamic principles interest on loans and deposits are considered "Riba" and Muslims are prohibited from paying or receiving such interest. This stems from the Islamic principle that things should not be exchanged for more than their worth, whether in measurement, weight or value. Even capital, if loaned should be returned intact. The profit or loss should accrue to the person using the capital unless agreed otherwise.

... but if ye turn back, ye shall have your capital sums dealt not unjustly, and ye shall not be dealt with unjustly".⁴

On the other hand, if the operation is a joint venture; one contributing capital and the other his effort and skill, then they should share the outcome whether it be a profit or loss. However, a necessary prerequisite is the uncertainty of the outcome of the venture.

Another rule is that if somebody is hired to do a certain job or service he should be compensated accordingly.

If we combine the previous rules (joint venture and service compensation) together with the bank's role as a financial in-

⁴ Op. Cit, 279.

(F).

$$W = F (1 - \sum \alpha_i) \quad (1)$$

There are pecuniary and non-pecuniary costs to these deposits. The cost of issuing demand deposits (D_1) and time deposits (D_2) are assumed to be as follows :

$$D_1 = D_1 (R_1) \quad D_1' > 0 \quad (2)$$

$$D_2 = D_2 (R_2) \quad D_2' > 0 \quad (3)$$

Where R_i is the return on deposits.

On the other hand, bank assets (X_j) include cash (X_7), private loans (X_L) and government loans (X_g). The returns on loans are assumed to be a function of interest rates.

$$E_L = h (X_L) \quad h < 0 \quad (4)$$

Although cash has no explicit rate of return, it nevertheless reduces the penalty for bank deficiency. The expected returns on cash are defined to be

$$n \left[\frac{(X - c)^2}{2(c - b)} \right] \quad (5)$$

Where n is the penalty cost for deficiency, c is the largest disbursement and b the lowest deposit loss. The problem then is to maximize the rate of return on equity (E), subject to the balance sheet constraint, i.e. maximize

$$E_w = \left[\frac{1 + D_1(R_1) + D_2(R_2)}{W} \right] \left[X_L h (X_L) + X_g E_g - \frac{n (X - c)^2}{2(c - b)} \right] \quad (6)$$

$$\text{subject to } \sum X_j = 1 \quad (7)$$

The previous formulation indicates that the price banks offer for deposits depends upon the profitability of bank lending and other factors affecting the inflow of deposits. Bank environment as well as market structure affect banking performance.

The theory presents a set of assumptions concerning bank behaviour which are plausible and verifiable in the present circumstances. But this theory which revolves around the interest

is strictly prohibited in Islam. This was clearly stated in both the Quran and the Hadith.

Those who devour usury will not stand except as stands one whom the evil one by his touch hath driven to madness. That is because they say : 'Trade is like usury', but God hath permitted trade and forbidden usury. Those who after receiving direction from their Lord, desist, shall be pardoned for the past; their case is for God (to judge) ; but those who repeat (the offense) are companions of the fire: they will abide therein (forever) . God will deprive usury of all blessing, but will give increase for deeds of charity; for He loveth not creatures ungrateful and wicked. Those who believe, and do deeds of righteousness, and establish regular prayers and regular charity, will no fear, nor shall they grieve. Ye who believe ! Fear God, and give up what remains of your demand for usury, if ye are indeed believers. If ye do it not, take notice of war from God and His Apostle : but if ye turn back, ye shall have your capital sums : deal not unjustly, and he shall not be dealt with unjustly. 2

We can proceed now to discuss briefly a theory which describes the behaviour of a banking firm as it is perceived today.

II. The Present Banking Theory

Like other firms a bank is assumed to allocate its resources in such a way so as to maximize its returns on equity. In this respect the bank is constrained by its balance sheet accounts. In a simplified general form, 3 the bank's liabilities are assumed to consist of equity (W) and deposits (D;). The bank deposit liabilities are postulated to be a proportion (α_i) of total funds

2 Albagara, 275-279.

3 In this section, I am following closely Michael A. Klein's model in "A Theory for the Banking Firm", The Journal of Money, Credit and Banking (May, 1971), 205-218.

One of the areas in which the inconsistency persists is the financial system. Could the banking system, for instance, be reconciled with the Islamic principles? And, if so, how could it be done? This paper is an attempt toward reconstructing the banking system on Islamic basis. In the first part some basic concepts will be introduced. Then in the second part the current theoretical framework will be examined. In the third and final section a general formulation of an alternative Islamic banking system will be presented.

1. Some Basic Concepts

The banking system, as it is practiced today, contradicts to a large extent Islamic values. Most of the banking charges are considered "Riba" (usury). This raises the issue of how to reconcile this conflict and how to devise a "Riba" - free banking system which is consistent with Islamic ideals. But we have to digress for a moment to define both the commercial bank and the "Riba".

A. Banks :

Commercial banks are financial intermediaries which engage, among other things, in obtaining funds from ultimate lenders and channel them to ultimate borrowers. There are, however, some characteristics which distinguish commercial banks from other financial institutions. ¹ First, Commercial banks carry demand deposits which are generally accepted as means of payment. Second, given the institutional set up, commercial banks are concerned with their Liquidity position and hence engage in short term credit transactions. We turn now to the definition of "Riba".

B. Riba:

"Riba" is the excess amount to be paid over and above the amount exchanged and borrowed. Paying and receiving "Riba"

¹ Other bank and non-bank financial institutions include specialized banks, saving and loan associations, insurance companies and pension funds.

TOWARD AN ISLAMIC BANKING THEORY

by

Dr. Ali A. Abdussalam *

(Paper presented at the 8th Annual Conference of the AMSS
Marian College, Indianapolis, Indiana June 29-30 July 1, 1979)

INTRODUCTION

Every economic system tries to solve the economic problems confronting it according to its own philosophy. That is, each society tries to choose the economic system which is consistent with its ideology. Both capitalist and socialist countries have devised certain rules of conduct that, by and large, are consistent with their values. But if we look at the Islamic world it is not hard to discover that a gap exists between the prevailing institutional framework and the Islamic principles. Several factors have contributed to this schizophrenic situation. Some of these factors are exogenous while others are indigenous.

During the waning days of the Ottoman empire, the Islamic world had gone through a period of stagnation; both economically and intellectually. This was followed by a period where most of the Muslim countries were subjected to foreign domination. This colonization has accentuated the separation of secular from religious education. It also led to the introduction and adoption of an institutional framework which was alien to the Islamic culture. The colonial institutions have lasted long after the colonial powers have left. To make things worse, the colonial educational system, both at home and abroad, has perpetuated the problem instead of helping resolve it. As a result the link between the present institutions and the Islamic teachings was weakened if not severed. An awkward situation prevailed because of this duality. Several attempts have been made to remedy this situation.

* Assistant professor of Economics, Department of Economics, University of Garyounis, Benghazi, Libya

It is always difficult, however, to find information to answer all the questions and it may be necessary to amend, change or delete certain questions at subsequent levels of the enquiry. Yet it is important just to note the absence of information. The questions also help in formulating the questionnaires.

Figure 1 - 1 gives an outline of the methodology. It is beneficial whenever possible to make use of other countries experience and therefore, the outcome of the study should be compared with similar information from other countries.

(b) Data Collection

The information regarding the description of the economy is usually based on economic plans- government documents and reports, bulletins and national statistics. The process of collecting data on the economy may prove to be time-consuming since reports and statements tend to give only a general picture of the economy. Beside the literature search two questionnaires are needed. One to investigate computer development and the other to investigate attitudes of peoples, their perception of and reaction to change . . etc.

Finally all the findings should be pooled together to give an outline of how computer technology should be best utilized. The economy investigation should result in priority areas and applications, whilst the other part of the investigation should give an idea about the resources available, constraints and difficulties to be overcome. ,

REFERENCES

1. UNITED NATIONS; "The Application of Computer Technology for Development;" Second Report, U.N. Publication ST/ECA/176, N.Y.1973
2. EL MILIGI, I.S. : "Computing for Development in the SUDAN." Proceeding of the 13th Conference on Statistics, Computer Science and Operations Research, University of Cairo, Cairo, 1978

In each of the first two sections a number of questions are asked before the start of the investigation. The advantage of asking detailed questions is that the information needed is eventually defined thus eliminating any vagueness or waste of time in gathering information which is not relevant.

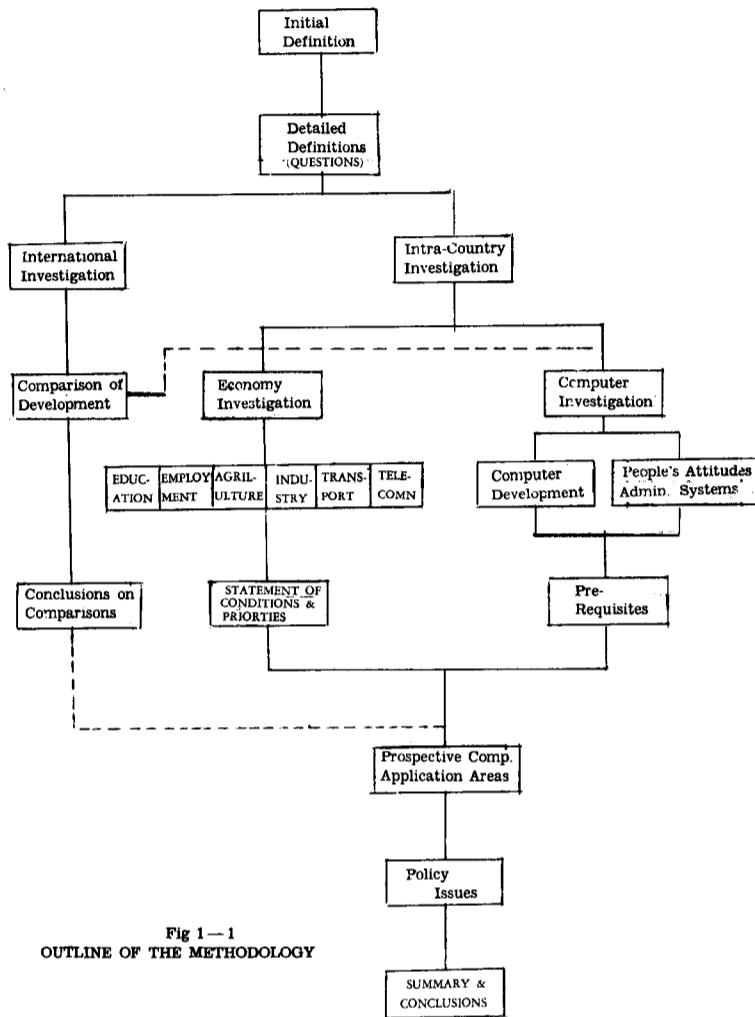


Fig 1-1
OUTLINE OF THE METHODOLOGY

2. METHODOLOGY

(a) Problem Definition

Several statements (1) have advocated that governments should have national computer policies, etc. But generally 'how' to formulate such policies is only vaguely defined. It is hoped that the methodology described below and which has been used in the Sudan, may be of some use to other developing countries.

The first step is to define clearly the problem. Initial definitions usually tend to be vague or too general. It is very beneficial to spend sometime in reaching a detailed definition. This would later facilitate subsequent steps in carrying out the work.

The problem, in general, is how a developing country should approach the application of computer technology to enhance its economic and social development and subsequently raise the standard of living of its people. For investigation purposes, the problem may be divided into three sections :

1. The first section is concerned with the state of development of the economy to determine the areas where potential demand for computers may exist. Since detailed description of the economy is time-consuming and unnecessary, key areas are selected.
2. The second section investigates the existing applications of computers and to what extent they have been successful. It also investigates the attitudes and computer knowledge of prospective computer users, and the attitude of middle management in general.
3. The third section is based on the previous two sections. It arrives at conclusions regarding the areas where computer applications should be encouraged and how the government should seek to use computing facilities in the best possible way. Other policy issues e.g. regarding training and computer acquisition may also be discussed.

(1) United Nations: 'The application of Computer technology for development'. Second Report, U.N. Publication ST-ECA-176, N. Y., 1973

The role of computer technology, however, should not only be in eliminating the negative features of practice in developing countries, but also in a positive contribution to the utilization of resources.

The application or transfer of computer technology is not without problems. As we mentioned earlier it has prospered in a certain environment and great care should be exercised to avoid undesirable effects. Developing countries should have adequate understanding of the technology itself. Such understanding could be achieved only by thorough and careful research and study of existing and possible computer applications

- (g) A high cost of labour that made substitution of labour by capital economically desirable.
- (h) Scientific research and development of research techniques such as operational research, specially after World War 1, have greatly enhanced the need for faster computation machines.

In other words, developed countries were ready for the computer technology and the ingredients for its successful application already existed. That has not meant that all computer applications have been successful. Many applications were complete failures mainly because of reasons unrelated to the nature of the technology itself, for example, lack of understanding of organisational problems, lack of management involvement; technocratic approach to system design, etc.

Thus, to attempt to 'transplant' computer technology to developing countries without any understanding of such countries, needs and environmental problems, is very risky and the consequences of rejection would almost be disastrous. Nobody doubts that developing countries may have genuine needs for computer technology, but without precise definition of those needs computer technology cannot be brought to fruition.

If we regard computer technology as an informatic agent of change, then we may broadly define the framework within which computer technology may be used in developing countries. Having scarce resources, every developing country should have adequate information about its resources, how efficiently they are utilized, and in what direction they should be allowed to be consumed or allowed to grow. There should be a constant flow of information between central and regional authorities. This flow of information in most developing countries is hindered by lack of proper recording, poor statistical surveys, inadequate methods and sluggish bureaucratic procedures. Information is not only out-of-date but often unreliable. Planning and forecasting activities are mostly based on an intuitive and subjective basis. This leads to such numerous changes in the original plans that the whole exercise of planning is rendered meaningless.

Developing countries, therefore, cannot accept the transfer of technology from developed countries without evaluating the technology with respect to its contribution to their social and economic development and at what cost. Such an evaluation assumes clear and precise definition of the goals and direction of economic and social development. Without this definition there is a risk that any technology transferred may be used in areas which are not conducive to development resulting in waste of resources, time, and a slowing down of the development process itself. Computer technology is no exception.

In developed countries the so-called computer revolution has been preceded by the industrial revolution. Consequently, the introduction of computers was preceded by an intensive process of industrialization that brought a degree of discipline and formality to the technical and administrative systems. At the same time research activities have reached a stage where manual and mechanical means of calculations were proving to be a serious handicap.

If an analysis is made of the environment in which computers were first used in developed countries, one would broadly expect to find the following characteristics :-

- (a) A competitive economy that urged organizations to adopt 'the most efficient means' of running their businesses-even though it might have been just for the sake of status or public image.
- (b) The availability of funds to finance investment on computers.
- (c) A generally literate population.
- (d) The majority of the populations being familiar with many technical devices through their use in daily life.
- (e) A fairly large pool of technical specialists.
- (f) A system approach that has continued to develop as computers have reached large scale production.

INTRODUCTION

1. BACKGROUND

Developing countries are faced with the difficult task of mobilizing their resources to enhance economic and social development. The resources are usually scarce and tightly stretched although a few countries are endowed with sufficient natural resources to form a basis for a rapid economic and social development.

In the utilization of these resources, however, all developing countries rely heavily on the technology of developed countries. This transfer of technology has recently raised several questions with regard to the relevance of the transferred technology to the problems of the countries, the extent to which such transfer should be maintained, whether developed countries are passing over only obsolete technology and whether such transfer is discouraging developing countries from initiating their own autonomous technological development. If, for example, a developing country is employing an extensive industrialization plan it may start importing a number of factories from developed countries and establish them in different regions according to certain criteria concerning availability of raw materials, etc. Some of these regions may not be very developed and in some cases may even be inhabited by nomads.

The introduction of an industrial scheme of that kind, even if justified by the rationale of settling the nomads and/or maintaining a balanced regional growth, would precipitate these people from a nomadic or rural community into an industrialized state. In other words, the change will radically transform the pattern of their living.

The risk in such a development is that people skip the period of conversion or orientation usually allowed for in a slow development process. A greater risk, however, is that people concerned with development may not be aware of such a danger and even if they are aware, they may not have adequate understanding of its nature to propose a suitable remedy.

**TOWARDS A NATIONAL POLICY FOR THE
APPLICATION OF COMPUTER TECHNOLOGY IN
DEVELOPING COUNTRIES**

By :-

DR. IBRAHIM S. EL-MILIGI
Statistics Department
Faculty of Economics &
C O M M E R C E
University of Garyounis

INTRODUCTION

This journal is one of the projects of the Center of Economics and Business Research in the Faculty of Economics and Commerce. It is devoted to the publication of research in business and behavioral sciences. It deals with theoretical as well as applied topics that are of interest to the Arab World and mankind in general.

Any comments and/or research are welcome. It is hoped that our journal will function as a Communication means among those who are interested in these studies.

The Editors

Editorial Staff

Editor

Abdulgader A. Amer, Ph. D.

Associate Editors

Ali M. Shembesh, Ph. D.

Younis H. El-Sharif, Ph. D.

Saleh H. El-Maihub, Ph. D.

Ibrahim S. El-Miligi, Ph. D.

Editorial Assistant

Ghazala S. El-Burki, B. A.

Dirasat in Economics and Business is Published biannually by the Center of Economics and Business Research, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis, Benghazi. Subscription; -L.D.I-000 per year (U.S. S 3.30)

Single Copy 550 Dirhams (U.S. S 1.65)

All mail including books, periodicals, contributions and subscription, should be addressed to the Editor, Dirasat in Economics and Business, University of Garyounis, Benghazi, Libya. The views expressed in Dirasat in Economics and Business are those of the individual authors.

All rights reserved